

برنامج الخصخصة المصري: نظرة تحليلية واستشراف المستقبل

(دراسة حالة الشركات التي صدر بشأنها احكام قضائية لإعادتها لملكية الدولة)

Egyptian Privatization Program Analytical View and Future Scenarios

إعداد

د. أحمد ابراهيم حامد

مدرس الإدارة

المعهد العالى للحاسبات وتكنولوجيا المعلومات - أكاديمية الشروق

حدود البحث وإطار المعالجة

تحتل الخصخصة أهمية كبرى وتأتى حالياً على رأس أولويات الدول- المتقدمة منها والنامية- على حد سواء.

والخصخصة فلسفة اقتصادية حديثة فرضها سوء إدارة كثيرًا من حكومات الدول لاقتصاديات بلادها. وقد سجلت برامج الخصخصة على مستوى العالم نتائج مختلفة، فبينما حققت تلك البرامج نجاحات كبيرة في كثير من الدول المتقدمة، كانت هناك إخفاقات في بعض الدول النامية. ويأتى برنامج الخصخصة المصري بين النقيضين، فقد حقق بعض النجاحات التي لا يمكن إغفالها، بينما كانت هناك بعض الإخفاقات في التطبيق والتي يجب الإشارة إليها لتلافيها مستقبلاً حتى يمكن للاقتصاد المصري أن يواكب متطلبات عصر العولمة ومقتضياته.

وترجع أهمية هذه الدراسة إلى ضرورة دراسة الخصخصة باعتبارها من أهم السياسات الاقتصادية المتبعة في كثير من دول العالم، والتعرف على أهم أساليبها، وكيفية اختيار الأسلوب الذي يتناسب وطبيعة المرحلة الراهنة في مصر.

وتأتى هذه الدراسة في الوقت الذي تواجه فيه مصر مشكلة كبيرة في استرجاع الشركات التي صدر بشأن إعادتها لملكية الدولة أحكام قضائية لحدوث مخالفات تعاقدية وقانونية أدت إلى إهداراً للمال العام، وللموارد وللطاقات الإنتاجية، كما أدت إلى زيادة في نسبة البطالة وإهداراً لحقوق العاملين بها.

وتهدف الدراسة إلى تقييم برنامج الخصخصة المصري والتعرف على الأسلوب والإجراءات التي تم اتباعها والمعوقات التي واجهت هذا البرنامج وأثاره الإيجابية والسلبية على الاقتصاد المصري، وكيفية التغلب على تلك المعوقات والآثار السلبية مستقبلاً، مع تقديم بعض المقترحات والتي من شأنها اختيار الأسلوب الأمثل للخصخصة وفقاً لطبيعة المشهد السياسي والاقتصادي والأمنى الحالي في مصر، وكيفية التعامل بفاعلية مع المعوقات التي ظهرت مع بدايات تطبيق برنامج الخصخصة وكيفية التعامل مع الشركات التي تم خصصتها والتي صدر بحقها أحكام قضائية لإعادتها إلى ملكية الدولة، والمشاكل الناجمة عن صعوبة استرداد تلك الشركات.

وفي ضوء الانقسام العميق في آراء الباحثين والمتخصصين حول تقييم برنامج الخصخصة المصري ما بين مؤيد للبرنامج ومعارض له، تتمثل **الإشكالية البحثية** لهذه الدراسة في التعرف على جدوى الاستمرار في هذا البرنامج وكيفية التغلب على المعوقات التي واجهت تطبيقه بصفة عامة، وتلك الناجمة عن الآثار السلبية التي حدثت ببعض الشركات التي تم خصصتها وصدرت أحكام قضائية بإعادتها لملكية الدولة بصفة خاصة. وفي ضوء ذلك تسعى الدراسة إلى الإجابة على عدد من التساؤلات البحثية التالية:

1. ما هي المعوقات التي واجهت برنامج الخصخصة المصري؟

2. ما هي الآثار الإيجابية للبرنامج على مستوى كلاً من الاقتصاد الكلى والاقتصاد الجزئي؟
3. ما هي الآثار السلبية الناتجة من تطبيق البرنامج على مستوى الاقتصاد المصرى بصفة عامة؟
4. ما هي الآثار السلبية الناتجة من تطبيق البرنامج على مستوى الشركات التى صدر بشأنها أحكام قضائية لإعادتها لملكية الدولة؟
5. ما هي مقترحات تلافى الآثار السلبية لعمليات الخصخصة؟
6. كيف يمكن التعامل مع اشكاليات إعادة الشركات التى تحدث بها مخلفات تضر بالاقتصاد المصرى؟
7. ما هو الأسلوب الأمثل لتطبيق عملية الخصخصة بمصر مستقبلياً؟

وللإجابة على اسئلة الدراسة تم صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: هناك علاقة معنوية طردية بين وجود معوقات اقتصادية وتشريعية وقانونية وتنظيمية وبين ظهور سلبيات اثرت على نتائج برنامج الخصخصة المصرى بصفة عامة وعلى مستوى الشركات التى صدر بشأنها أحكام قضائية لإعادتها لملكية الدولة بصفة خاصة.

الفرضية الثانية: هناك علاقة معنوية طردية بين تنفيذ برنامج الخصخصة المصرى وظهور آثار ايجابية على كلاً من مستوى الاقتصاد الكلى ومستوى الاقتصاد الجزئي.

الفرضية الثالثة: هناك علاقة معنوية طردية قوية بين تنفيذ برنامج الخصخصة المصرى و زيادة نسبة البطالة بصفة عامة وعلى مستوى الشركات التى صدر بشأنها أحكام قضائية لإعادتها لملكية الدولة بصفة خاصة.

الفرضية الرابعة: هناك علاقة معنوية طردية قوية بين تنفيذ برنامج الخصخصة المصرى وتدنى مستوى ربحية الشركات التى صدر بشأنها احكام قضائية لإعادتها لملكية الدولة.

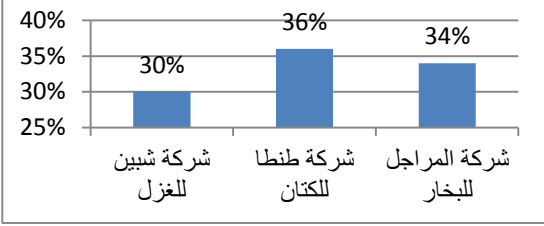
ولقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفى التحليلي، وهو عبارة عن طريقة فى البحث تتناول أحداث وظواهر وممارسات موجودة متاحة للدراسة دون تدخل الباحث فى مجرياتها، لوصف وتقييم واقع برنامج الخصخصة المصرى وتقييم آثاره على الاقتصاد واستشراف مستقبل الخصخصة فى مصر، وللتوصل إلى تعميمات ذات معنى يزيد بها رصيد المعرفة عن الموضوع. واستخدم الباحث مصدرين أساسيين للمعلومات وهما: **المصادر الثانوية**: حيث تتمثل فى الاطلاع على الكتب والمراجع العلمية العربية والأجنبية والدوريات والنشرات والمقالات والأبحاث والدراسات السابقة والتقارير والمؤتمرات التى تخص البحث، بالإضافة إلى مواقع الأنترنت المختلفة، **والمصادر الأولية**: حيث قام الباحث بتجميع البيانات الميدانية لهذه الدراسة عن طريق الاستبانة كأداة رئيسية للبحث والتى صممت لهذا الغرض ووزعت على الفئات المختلفة لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة.

وتمثل **مجتمع الدراسة** فى الشركات التى تم خصخصتها ضمن برنامج الخصخصة المصرى وصدر بشأنها احكام قضائية لإعادتها لملكية الدولة وتبلغ حتى الان 8 شركات وهى عمر أفندى، والمراجل البخارية، وشبين للغزل، وأسمنت أسيوط، وطنطا للكتان، والنيل لحلج الأقطان والعربية للتجارة والمتحدة للتجارة بخلاف شركة النوبارية لإنتاج البذور التى تم عودتها الى الدولة بقرار من وزير الزراعة الأسبق ، وليس بحكم من محكمة القضاء الادارى التى ما زالت تنتظر دعوى بطلان عقد البيع وتمثلت **عينة الدراسة** فى ثلاثة شركات، وهى شركة شبين للغزل وشركة طنطا للكتان وشركة المراجل البخارية حيث تم اختيار العينة بطريقة عشوائية من الشركات الثلاثة بإجمالى 350 موظف (عمال + إداريين) وتمّ الاختيار على أساس مسمى الوظائف التالية: 35 موظف (قيادي + إداري) و315 عمال (باعتبارهم أكثر الفئات تضرراً من خصخصة تلك الشركات) كما هو موضح بجدول رقم (1)، بينما يوضح الجدول رقم (2) مواصفات وخصائص العينة المختارة. ولقد تمّ حساب حجم العينة طبقاً للخطأ المعيارى للنسبة المحسوبة فى العينة ($\pm 5\%$) ومعامل الثقة (95%)

جدول رقم (1)

اختيار العينة من الشركات التي صدر لها أحكام قضائية بإعادتها لملكية الدولة


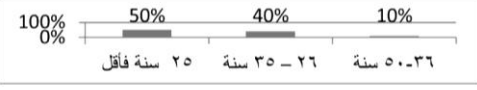
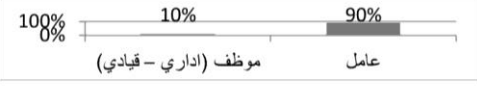
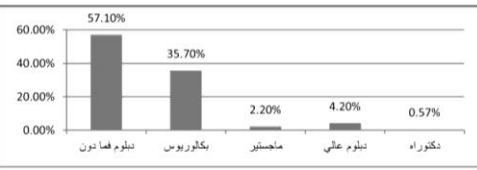
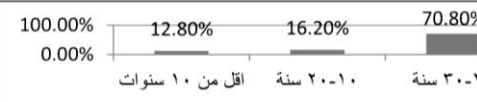
اسم الشركة	عدد الموظفين	النسبة المئوية
شركة شبين للغزل	105	30%
شركة طنطا للكتان	126	36%
شركة المراج للبخار	119	34%



المصدر: نتائج الدراسة الاستطلاعية

جدول رقم (2) خصائص وسمات العينة المختارة

التوزيع حسب	التصنيف	العدد	النسبة
الجنس	ذكر	245	70%
	انثي	105	30%
العمر	أقل 25 سنة	175	50%
	26 - 35 سنة	140	40%
	36 - 50 سنة	35	10%
المسمى الوظيفي	موظف (اداري -)	35	10%
	موظف (قيادي) عامل	315	90%
المؤهل العلمي	دبلوم فما دون	200	57.1%
	بكالوريوس	125	35.7%
	ماجستير	8	2.3%
	دبلوم عالي	15	4.3%
	دكتوراه	2	0.57%
سنوات الخدمة	اقل من 10 سنوات	45	12.9%
	10 - 20 سنة	57	16.2%
	20 - 30 سنة	248	70.9%

المصدر: نتائج الدراسة الاستطلاعية.

- وتم استخدام الاستبانة كأداة الدراسة الأساسية، حيث قام الباحث بإعداد استبانة أولية من أجل استخدامها في جمع البيانات والمعلومات وتم عرضها على مجموعة من المحكمين والذين قاموا بدورهم بتقديم النصح والإرشاد وتعديل وحذف ما يلزم، ثم تم إجراء دراسة اختبارية ميدانية أولية للاستبانة وتعديلها حسب ما يناسبها وأخيرا تم توزيع الاستبانة على جميع أفراد العينة لجمع البيانات اللازمة للدراسة. وتتكون الاستبانة من قسمين أساسيين، كما يلي:
 - أ- **القسم الأول:** عبارة عن بيانات شخصية عن المستجيب (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، طبيعة العمل، عدد سنوات الخدمة، عدد الدورات التدريبية).
 - ب- **القسم الثاني:** ويتكون من خمس محاور أساسية، كما يلي:
 - المحور الأول: المشاكل والعقبات التي واجهت برنامج التخصصة المصري ويتكون من 6 أسئلة.
 - المحور الثاني: الآثار الايجابية لبرنامج التخصصة على مستوى الاقتصاد الكلى ويتكون من 8 أسئلة.
 - المحور الثالث: زيادة نسبة البطالة في الشركات محل الدراسة وتتكون من 5 أسئلة.
 - المحور الرابع: سوء اداء و انتاجية الشركات محل الدراسة وتتكون من 5 أسئلة.
- وقد تمّ استخدام مقياس ليكرت لقياس الاستبيان كما هو موضح في الجدول رقم (3) (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة) في تحديد إجابات كل فقرة من فقرات المجالات الخمس، حيث يعبر الرقم (5) عن أكبر درجة (موافق بشدة) ويعبر الرقم (1) عن أقل درجة (غير موافق بشدة).

جدول رقم (3) مقياس ليكرت

التصنيف	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

صدق وثبات الاستبيان: يقصد بصدق الاستبانة التأكد من أنّ الاستبانة سوف تقيس ما أعدت لقياسه، وقد تمّ التأكد من صدق أداة الدراسة والمحتوى وثبات بنودها على مرحلتين: تمثل المرحلة الأولى صدق المحكمين، وفيها تمّ عرض الاستبانة في صورتها الأولية على مجموعة من المحكمين المتخصصين في الإدارة والإحصاء، لإبداء آرائهم حول مدى ملاءمة العبارات لقياس ما وضعت من أجله، واقتراح التعديلات اللازمة وإعطاء آرائهم حول البيانات الأولية (الخصائص الشخصية للمبحوثين).

وقد انتقد المحكمين طول الاستبانة لأنها تضمنت بعض العبارات المتكررة، كما رأى البعض ضرورة حذف بعض العبارات وإضافة عبارات إلى محاور أخرى.

وقد استجاب الباحث لهذه الملاحظات وقام بالتعديل على ضوء مقترحاتهم، وبذلك خرج الاستبيان في صورته النهائية ليتم تطبيقه على العينة الاستطلاعية.

بينما تمثل المرحلة الثانية صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة: والتي قام فيها الباحث بحساب الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة بتطبيقها على عينة استطلاعية حجمها 50 مفردة من مجموع أفراد مجتمع الدراسة، وذلك بحساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات الاستبانة والدرجة الكلية للمجال الذي تنتمي له تلك الفقرة.

و يقصد بثبات الاستبانة أن تعطى هذه الاستبانة نفس النتيجة إذا ما تمّ إعادة توزيعها أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، أو بعبارة أخرى أن ثبات الاستبانة يعنى الاستقرار في نتائج الاستبانة وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة. ولقد تمّ إجراء الدراسة وفق الخطوات الآتية:

- تصميم الاستبانة وإعدادها بصورتها النهائية.
- تحديد مجتمع الدراسة وعينتها.
- توزيع الاستبانة على أفراد العينة.

- جمع الاستبيانات من أفراد العينة، وترميزها وإدخالها إلى الحاسب.
- تفرغ إجابات أفراد العينة.
- استخراج نتائج الاستبيانات وتحليلها ومناقشتها.
- المعالجات الإحصائية: لمعالجة البيانات استخدم الباحث برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية وذلك باستخدام المعالجات الإحصائية الآتية (SPSS):
- المتوسطات الحسابية والنسب المئوية.
- اختبار (ت) لمجموعتين مستقلتين. (Independent Test).
- تحليل التباين الاحادي (One Way ANOVA) واختبار شقيه للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية عند اللزوم.

وتم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة مباحث وخاتمة: يتناول المبحث الأول مفهوم الخصخصة ومبرراتها وأساليبها، ويتناول المبحث الثاني إلقاء الضوء على برنامج الخصخصة المصري، ودراسة تأثير البرنامج على مستوى كلاً من الاقتصاد الكلي والجزئي بوجه عام، وتأثير البرنامج على الشركات التي صدر بشأنها أحكام قضائية لإعادتها لملكية الدولة بوجه خاص، مع تحليل نتائج البحث وإثبات الفرضيات. ويتناول المبحث الثالث تقديم مقترحات لتفعيل عملية الخصخصة في مصر وذلك من خلال اقتراح أسلوب للخصخصة يتوافق مع المعطيات المصرية الحالية بالإضافة إلى تقديم مقترحات لمحاولة التغلب على المشاكل التي واجهت البرنامج منذ بداية تطبيقه، وآلية للتعامل مع اشكاليات الشركات التي صدر بشأنها أحكام قضائية لإعادتها لملكية الدولة، وتلك التي يمكن ان يصدر لها أحكام مماثلة مستقبلاً. وتعرض الخاتمة ما توصلت إليه الدراسة من استنتاجات وتوصيات.

المبحث الأول

الخصخصة: التعريف- المبررات- الأساليب

1-1 المقدمة :

مرّ الاقتصاد المصرى بمراحل مختلفة منذ قيام ثورة يوليو عام 1952 وحتى قيام ثورة يناير عام 2011. ففي الخمسينات والستينات من القرن العشرين ساد برنامج التأميم المشهد الاقتصادى المصرى كرد فعل منطقى للسياسات الاستعمارية التى كانت قائمة قبل قيام الثورة وبالتالى امتدّ تدخل الدولة واتسع دورها فى إدارة الاقتصاد الوطنى من خلال القطاع العام على حساب القطاع الخاص بصفة عامة والأجنبى بصفة خاصة، مما نتج عنه تضخم القطاع العام وترهله وعجزه عن القيام بالدور الذى كان مستهدفاً⁽¹⁾ وفى سبعينات نفس القرن، سادت سياسة الانفتاح الاقتصادى بعد حرب أكتوبر 1973 والتى كانت بمثابة التحول من سياسة الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق.

وفى الثمانينات حافظ النظام الحاكم فى ذلك الوقت على التوازن السياسى والاقتصادى مع محاولة إصلاح المساوئ الناتجة عن الممارسات الخاطئة لسياسة الانفتاح، وتواكب ذلك مع الضغوط الداخلية والخارجية على الحكومات المتعاقبة لتحرير الاقتصاد الوطنى من هيمنة القطاع العام على مقاليد الأمور الاقتصادية وزيادة المساحة الممنوحة للقطاع الخاص.⁽²⁾

2-1 مفهوم الخصخصة:

هى سياسة اقتصادية تعنى تحويل ملكية الوحدات العامة (المملوكة من قبل الدولة) إلى القطاع الخاص، وقد تبلور مفهوم الخصخصة بشكله النهائى فى عام 1983 وأصبح لهذا المفهوم دور كبير فى الحياة الاقتصادية فى مقابل تقليص دور الدولة⁽³⁾.

(1) أ.م.د. شهاب حمد شيحان، " إشكالية الخصخصة وانعكاساتها فى رفع الأداء الاقتصادى " مجلة جامعة الانبار الاقتصادية والإدارية، العراق، 2008، ص. 2.

(2) أ.د. ماجد رضا بطرس، د. أحمد ابراهيم حامد " مبادئ الإدارة العامة " مطابع الرحمة، القاهرة 2010، ص. 143.

(3) د. أحمد عارف العساف، سياسة الخصخصة وأثرها على البطالة والأمن الوظيفى للعاملين، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا- العدد السابع، 2011/2/8

ومن أهم تعريفات الخصخصة ما يلي:

"الخصخصة هي عملية يتم بمقتضاها بيع وحدات الدولة إلى القطاع الخاص لزيادة دوره وفعاليتيه".⁽⁴⁾ أو هي بيع جزء أو كل وحدات الدولة إلى القطاع الخاص وزيادة قدرته على إدارة تلك المشاريع.⁽⁵⁾

3-1 أساليب الخصخصة الأكثر شيوعاً :

1-3-1 الخصخصة بالبيع: وتنقسم إلى البيع العام لأسهم الشركات المملوكة للدولة والبيع الخاص لها. ويعتبر البيع العام (الاكتتاب) بيع للجمهور (IPO) من خلال طرح أسهم الشركات العامة في بورصة الأوراق المالية لأكبر عدد من الجمهور. وتتمثل صعوبته في تكلفة طرح العام لأسهم الشركات المملوكة للدولة في الدول التي تعاني من أسواق مالية ضعيفة، إلا أنه يحقق مفهوم توسيع قاعدة الملكية في عمليات الخصخصة. بينما يمثل البيع الخاص لأسهم الشركات المملوكة للدولة (البيع المباشر) النمط الأكثر شيوعاً في الخصخصة ويتم فيه البيع للقطاع الخاص وتحويل العاملين بالشركة إلى مساهمين عن طريق السماح لهم بشراء نسبة من الأسهم.⁽⁶⁾

2-3-1 خصخصة الإدارة: وفي هذا النوع من الخصخصة تظل ملكية رأس المال في يد الدولة في حين تحصل شركات القطاع الخاص والشركات الأجنبية على عقود تسمح لها بإدارة منشآت عامة مقابل مزايا معينة كحصة في الأرباح أو في الإنتاج. وتتميز تلك الطريقة بتوسيع مشاركة القطاع الخاص وتوسيع مدى المنافسة وتحسين الأداء وتحسين جودة الخدمات المقدمة دون الحاجة إلى تغيير ملكية الوحدات العامة⁽⁷⁾

3-3-1 أسلوب البناء – التشغيل – التحويل (BOT): ويعرف أيضاً بحقوق الامتياز ويسمح هذا الأسلوب للقطاع الخاص بإقامة المشروعات وتشغيلها واستغلالها لفترة زمنية ثم تحويلها وتسليمها للدولة بعد انقضاء تلك الفترة. وهناك بعض الأساليب

(4) فتحى أبو الفضل وآخرون، "دور الدولة والمؤسسات في ظل العولمة"، مكتبة الأسرة، القاهرة، 2004 – ص 95.

(5) محمد معن ديوب، المتطلبات الأساسية لنجاح برنامج الخصخصة "مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد رقم 28 العدد 2، 2006.

(6) د. مختار خطاب " الإصلاح الاقتصادي والخصخصة (التجربة المصرية)", وزارة قطاع الأعمال، أكتوبر 2003، صص 11-12.

(7) هدى محمد الشرقطلي، أثر الخصخصة على الأداء المالي للشركات الأردنية وارتباط ذلك بنوع وحجم وتطور الشركة في السوق، رسالة ماجستير، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، 2010، صص 26-27.

التي تسمح بالبناء والتشغيل ثم الملكية (أى عدم تسليمه للدولة) أو البناء ثم التشغيل ثم الملكية وأخيراً تسليمه للدولة، إلا أنّ النوع الأول هو الأكثر شيوعاً.⁽⁸⁾

4-3-1 أساليب أخرى: هناك أساليب أخرى اختلف الباحثون حول إدراجها ضمن أساليب الخصخصة وهي استخدام النظم التقنية الحديثة والإدارية بدلاً من النظم البيروقراطية الروتينية مما يزيد من كفاءة وفاعلية القطاع العام، وإعادة تسعير كافة السلع والخدمات من قبل الدولة بما يتوافق مع تكاليف إنتاجها وزيادة فاعليتها مثل خدمات المواصلات والبريد والصحة.⁽⁹⁾

4-1 اختيار أسلوب الخصخصة المناسب

وهنا يتوقف اختيار أحد الأساليب دون غيرها على متغيرين أساسيين، هما:

1-4-1 الهدف من الخصخصة: يمكن استخدام أسلوب البيع الكلى فى حال كان الهدف هو توسيع قاعدة ملكية الأفراد ورفع جودة السلع والخدمات (مع ضرورة عدم الاستعجال فى عملية البيع). وفى حال كان الهدف هو الاستفادة من الأساليب التكنولوجية والنظم الإدارية الحديثة يكون أسلوب خصخصة الإدارة هو الأسلوب الأمثل. أمّا إذا كان الهدف هو زيادة كفاءة العاملين وتعزيز التعاون بينهم وبين الإدارة فيتم بيع جزء من ملكية الشركة للعمال والإدارة.

2-4-1 السمات التي تنسم بها الشركة المقرر خصصتها: يجب ان يتم تحديد أهم نقاط القوة التي تتمتع بها الشركة المقرر خصصتها مع تحديد نقاط الضعف التي تعاني منها ومدى إمكانية معالجتها والتغلب عليها ما أمكن، بالإضافة إلى ضرورة دراسة السوق وأهم المتغيرات التي تواجه الشركة حتى تستطيع الدولة اختيار أفضل الأساليب لخصصتها⁽¹⁰⁾.

(8) د. مختار خطاب، مرجع سابق، ص. 12.

(9) الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2002، ص 165.

(10) د. نحمده عبد الحميد ثابت، ترويج قضايا الخصخصة (تجارب عالمية)، بحث مقدم للمؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، كلية الشريعة، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، محرم 1425 هـ، على الموقع الإلكتروني:

www.kantakji.com/fiqh/Files/Economics/16210.doc

المبحث الثانى

تقييم برنامج الخصخصة المصري

1-2 تاريخ بدء برنامج الخصخصة المصري

تمّ تطبيق برنامج الخصخصة فى مصر منذ بداية التسعينات وذلك ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادى بالاتفاق مع صندوق النقد الدولى، حيث جاء تطبيقه نتيجة لوجود عجز مستمر فى كل من الموازنة العامة للدولة والميزان التجارى وزيادة مديونية القطاع العام، وارتفاع نسبة التضخم والبطالة وارتفاع نسبة الديون الخارجية وعدم قدرة الدولة على سدادها، بالإضافة إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادى (11).

2-2 أسباب تبني مصر للخصخصة:

هناك مجموعة من الأسباب وراء تبني الحكومة المصرية للخصخصة، ومنها:

أ. محاولة حل الأزمة الاقتصادية التى حلت بمصر فى منتصف الثمانينات من القرن الماضى وذلك بسبب انخفاض إيرادات الدولة من النقد الأجنبى وانخفاض تحويلات العاملين من الخارج.

ب. التصدى لظاهرة التضخم التى نتج عنها انخفاض القيمة الشرائية للجنيه المصرى نتيجة العجز الكبير والمستمر فى الموازنة العامة للدولة والميزان التجارى.

ت. مواجهة المشاكل التى أدت إلى انخفاض الدخل القومى بسبب انخفاض أسعار البترول وعودة الكثير من العمالة المصرية من دول الخليج (12).

ث. العمل بالشروط المحددة والمفروضة من قبل كلاً من صندوق النقد والبنك الدوليين، ومفادها ضرورة تطبيق الخصخصة كبنء أساسى من بنوء الإصلاح الاقتصادى

(11) Aleksandr Shkolnikov, et al, The Prosperity Papers # 3 : Privatizing State-Owned Companies, No. 0403, June 2, 2004, P.15.

(12) أحمد رجب، دراسة مقارنة لاءاء الاقتصاد قبل وبعد برنامج الخصخصة، المركز المصرى لدراسات السياسات العامة، على الرابط الالكترونى: <http://ecpps.org/attachments/article/271/%D8%AF%D8%B.pdf>

التي تمّ الاتفاق عليها مع الحكومة المصرية لمواجهة الأزمة الاقتصادية التي مرت بها مصر في الثمانينات.⁽¹³⁾

2-3 أهداف ومبادئ برنامج الخصخصة المصري:

كان من أهم أهداف برنامج الخصخصة المصري ما يلي:

أ. محاولة تطوير وزيادة إنتاجية وفعالية أنشطة القطاع الحكومي من خلال إصلاح وتطوير قواعد وهياكل العمل عن طريق استبدال النظم البيروقراطية القديمة بالنظم الإدارية والتقنية الحديثة المستخدمة من قبل القطاع الخاص والتي تؤدي إلى تحسين أداء القطاع الحكومي واستغلال موارده وقدراته أفضل استغلالاً.⁽¹⁴⁾

ب. استبدال الإدارة التقليدية المستخدمة من قبل القطاع العام بأساليب إدارية وتكنولوجية حديثة تستخدمها معظم شركات القطاع الخاص، والتي تؤدي إلى إدارة الأنشطة الاقتصادية بكفاءة أعلى، مما يؤثر بالإيجاب على القطاع العام ويؤدي إلى زيادة كفاءته وإنتاجيته.

ت. الحد من البطالة من خلال توفير فرص عمل جديدة للمواطنين وذلك من خلال التوسع في الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالدولة، والاستفادة من طلب الكثير من المستثمرين القيام بعمليات الاستثمار، مما يؤدي إلى تقدم الدولة وتحقيق استقراراً اجتماعياً وسياسياً على نطاق واسع.

ث. توسيع قاعدة الملكية تجنباً للاحتكار وتشجيعاً للمنافسة، فعلى سبيل المثال: تمّ السماح بإنشاء أكثر من شركة للهاتف المحمول في مصر، مما أدى إلى منع الاحتكار وإلى تفعيل المنافسة بين هذه الشركات وبالتالي زيادة جودة الخدمات الهاتفية المقدمة من جانبهم للحصول على أكبر عدد ممكن من العملاء.

(13) المرجع السابق

(14) د. نحمده عبد الحميد ثابت، ترويج قضايا الخصخصة (تجارب عالمية)، مرجع سبق ذكره.

برنامج الخصخصة المصري: نظرة تحليلية واستشراف المستقبل

ج. دخول أسواق جديدة وجذب الأفراد للاستثمار وإقامة المشاريع الصغيرة، الأمر الذى يؤدي إلى زيادة أنشطة أسواق رأس المال، والتي تعتبر مصدراً هاماً لتمويل كثير من شركات القطاع الخاص (15).

4-2 خطوات برنامج الخصخصة المصري:

مرّ برنامج الخصخصة المصري بعدة مراحل كما يلي:

1-4-2 التحضير والتمهيد لعملية الخصخصة:

أولاً: اتسمت مرحلة التحضير والتي بدأت عام 1990 بصعوبة شديدة لوجود مشكلتين رئيسيتين وهما:

أ. عدم تقبل الرأي العام المصري فكرة التخلي عن الملكية العامة وارتباط هذا التخلي بالخوف من عدم إمكانية السيطرة على أسعار السلع والخدمات.

ب. عدم وجود الإطار القانونى الذى يسمح بتنفيذ عملية الخصخصة من قوانين ونظام كامل فى سوق المال، يجعل بيع الأسهم والشركات ممكناً وتصبح الرقابة عليه أثناء التنفيذ متاحة.

ولقد نجحت الحكومة فى تذليل المشكلة الأولى فى الفترة من 1990 إلى 1992 الى حد ما، وذلك بتحويل الرأي العام من الرفض التام إلى قبول الموضوع من حيث المبدأ ومساندة الحكومة فى تنفيذ برنامج الخصخصة. ونجحت الحكومة فى ذلك من خلال دعوة أصحاب التجارب الناجحة فى الخصخصة على مستوى العالم والتي بلغت 17 تجربة لمناقشة تلك التجارب ونتائجها فى ورش عمل وندوات استمرت ثلاثة سنوات حتى تقبل الرأي العام المصري فكرة الخصخصة كأحد خيارات الإصلاح الاقتصادي.

وفى نفس توقيت حل المشكلة الأولى، بدأت الحكومة المصرية فى التحضير لحل المشكلة الثانية عن طريق إصدار القانون رقم 203 لسنة 1991 (قانون الشركات العامة) ويهدف هذا القانون لضمان عمل جميع الشركات العامة تحت ظروف موحدة

(15) أ.د. ماجد رضا بطرس، د. أحمد إبراهيم حامد، مبادئ الإدارة العامة، القاهرة، الرحمة، 2010، ص 129-130.

بانفصالها عن الوزارات التابعة لها وضمن استقلالها تحت مظلة الشركات القابضة وذلك من خلال أبعاد القانون الثلاثة المؤثرة على مستقبل القطاع العام وهي فصل الملكية عن الإدارة بحيث تصبح شركات القطاع العام مملوكة للدولة ولكن لها شخصية مستقلة, وتخلي الدولة عن دعم الشركات المتعثرة والخاسرة من الموازنة العامة عن طريق وضع شركات القطاع العام على قدم المساواة مع القطاع الخاص وفقاً لآليات السوق لتعظيم الكفاءة, بالإضافة إلى إعطاء مجلس إدارة الشركة القابضة السلطة لبيع أسهم الشركات التابعة حتى لو تعدت نسبة البيع 51% من إجمالي أسهم الشركة وبالتالي يتم توسيع قاعدة الملكية بتشجيع الأفراد ومؤسسات القطاع الخاص لتملك أسهم القطاع العام. (16)

ثانياً: قامت الحكومة بإنشاء المؤسسات والمكاتب الفنية اللازمة لإدارة عمليات الخصخصة والتمثلة في وزارة قطاع الأعمال في عام 1991 لإدارة عمليات الخصخصة وإعادة التنظيم والقضايا الخاصة بالعمال والقضايا القانونية. ومكتب فني مستقل لمساعدة وزارة قطاع الأعمال وتنسيق برامج إعادة الهيكلة وكذلك كقناة اتصال بين الحكومة والشركات القابضة. واللجنة الوزارية للخصخصة التي أنشئت في عام 1996 لتنسيق أنشطة الخصخصة بين الوزارات المختصة.

بالإضافة إلى السابق قامت هيئة سوق المال التي أنشئت عام 1979 بلعب دوراً هاماً في تنظيم عملية تداول الأوراق المالية والأسهم مما دفع برنامج الخصخصة قدماً. وأخيراً، استعانت الحكومة المصرية بمجموعة من المؤسسات المصرية والأجنبية لتقديم المعونة الفنية لتقييم أصول شركات القطاع العام وتقييم عروض الشراء. (17)

2-4-2 تنفيذ برنامج الخصخصة المصري

أ. تحددت الأهداف السياسية العليا لبرنامج الخصخصة المصري من خلال إصدار القانون 203 لسنة 1991, حيث تم تقسيم الشركات التي ستخضع

(16) د. مختار خطاب, مرجع سابق, ص.ص 13-14.

(17) أ.د. ماجد رضا بطرس, د. أحمد إبراهيم حامد, مرجع سابق, ص. 149.

للخصخصة وعددها 314 شركة إلى 17 قسماً (تمّ تقليصها إلى 16 فى وقت لاحق). كل قسم منهم ترأسه شركة قابضة لها سلطات واسعة مثل إعادة تدوير الأرباح واستغلالها الاستغلال الأمثل للإحلال والتجديد بالإضافة إلى حرية التعامل مع البنوك بما لها من شخصية اعتبارية منفصلة عن الدولة.

ب. فتحت الحكومة المصرية باب الاكتتاب العام لبيع جزء من رأس مال الشركات المقرر خصصتها إلى القطاع الخاص أى مايعادل 10% من نسبة أسهم الشركات للحيلولة دون انخفاض سعر الأسهم، بالإضافة إلى أنّ الاكتتاب بنسبة قليلة يُمكن من الإصدار بسعر أقل من السعر الحقيقى وبالتالي فتح باب الاستثمار أمام عدد كبير من المستثمرين لانتهازهم فرصة الحصول على أرباح رأسمالية.

ت. فتحت الحكومة المصرية باب الاكتتاب الخاص إمّا من خلال التفاوض مباشرة مع أحد المستثمرين وتحديد السعر وكافة الشروط المتعلقة بعملية الشراء والبيع، أو من خلال الاستعانة بأسلوب العطاءات والذى يمكن من خلاله الإعلان عن البيع وانتظار العروض المقدمة واختيار أفضلها من خلال تقييمها بعدة معايير واختيار الأفضل.

ث. توسيع قاعدة امتلاك العاملين جزء من أسهم الشركات من خلال السماح لهم بحق الاكتتاب بجزء من أسهم رأس المال (مايعادل 5% من عدد الأسهم)، بالإضافة إلى منحهم خصومات مجزية تقدر بـ 20%، وإمكانية بيع حصة العاملين من خلال اتحاد خاص بهم ثم يتم توزيع الأرباح عليهم بشرط احتفاظهم بتلك الأسهم لمدة لا تقل عن عام وعدم بيعها للحصول على أرباح سريعة. (18)

ج. الاستعانة ببعض الأشخاص المتخصصين من داخل وخارج الشركات للقيام بتقييم تلك الشركات، وتقع تلك المسؤولية على وزارة قطاع الأعمال العام باعتبارها الجهة المسؤولة عن إدارة برنامج الخصخصة.

ح. دراسة عمليات التقييم من قبل الجهاز المركزى للمحاسبات واعتمادها ومن ثمّ عرضها على الجمعية العامة للشركة التابعة لدراستها واعتمادها وإصدار القرار

(18) د. نحمده عبد الحميد ثابت، مرجع سبق ذكره، ص134.

بشأنها، ثمّ يتم عرضها على مجلس إدارة الشركة القابضة ليقوم بدوره بدراستها واعتمادها وأخذ قرار بشأنها، وأخيراً يقوم المكتب الفني لوزير قطاع الأعمال العام وبالتنسيق مع رؤساء الشركات القابضة باقتراح وتحديد الشركات التي من الممكن تخصيصها خلال هذا العام وأسلوب الخصخصة الذي يمكن اتباعه وتوقيت بيعها.

خ. تحديد أسلوب الخصخصة الذي يمكن اتباعه وطريقة البيع. (19)

5-2 المشاكل والعقبات التي واجهت برنامج الخصخصة المصري:

واجه برنامج الخصخصة المصري كثيراً من المشاكل والعقبات التشريعية والقانونية والتنظيمية والمهنية منذ بدء التفكير في تبنيه وأثناء تنفيذه كما أشرنا سابقاً. وتعتبر أهم المشاكل والعقبات التي واجهت البرنامج ما يلي:

1-5-2 مشكلة تقييم الأصول: واجهت الحكومة المصرية مشكلتين أساسيتين عند تقييم أصول الشركات المعروضة للبيع. تتمثل المشكلة الأولى في عدم وجود معايير واضحة ومحددة وموحدة لتقييم أصول الشركات المعروضة للبيع، واختلاف الأطراف المشتركة في البرنامج حول تلك المعايير حتى في ظل وجود وتطبيق المعايير المحاسبية المعروفة لتقييم أصول الشركات مثل "التقييم على أساس التكلفة التاريخية أو القيمة الدفترية، أو التقييم على أساس التكلفة التاريخية (أو الدفترية) المعدلة، أو التقييم على أساس التكلفة الاستبدالية" (20) أو غيرها من الطرق المتاحة والمعروفة. وتكمن المشكلة هنا في عدم وجود شفافية وإفصاح محاسبي في ميزات معظم الشركات الحكومية، وعدم وجود معلومات مؤكدة أو تقدير حقيقي لقيم الأصول والاستهلاكات والمخزون وخلافه. وتتمثل المشكلة الثانية التي واجهتها الحكومة في الخوف من المغالاة في تقييم الأصول حتى لايعزف المستثمرون عن الشراء في وقت يتزامن مع مرور الاقتصاد المصري بحالة من الكساد الشديد (والذي مرّت به معظم دول العالم)، في أعقاب الأزمة المالية التي شهدتها دول جنوب شرق

(19) د. مختار خطاب، مرجع سبق ذكره، ص. 15.

(20) مجموعة كرو هوروث الدولية، "تقييم رؤوس أموال الشركات"، 2010، على الرابط الإلكتروني: <http://www.dramhegazy.com/ar/capital.php>

آسيا، واحتياج الدولة للاستثمارات الأجنبية لتوفير موارد للخزينة العامة بالإضافة إلى الرضوخ لضغوط البنك الدولي في ذلك الوقت. وعلى الجانب الآخر كان هناك خوف من التساهل في التقدير حتى لا يتم اتهام القائمين على التقييم بالفساد والتلاعب لصالح المستثمرين. وكنتيجة لضغط الرأي العام وأحزاب المعارضة في هذا الشأن ودرء لأي شبهة فساد، استعانت وزارة قطاع الأعمال ببيوت خبرة أجنبية لتقييم أصول الشركات المعروضة للبيع. ومع ذلك تمّ تقييم بعض الأصول بأقل من قيمتها السوقية مثل شركة كوكاكولا المصرية التي تمّ تقييمها بـ 227 مليون جنيه بالرغم من بيعها فعلياً بمبلغ 317,5 مليون جنيه، وفندق سونستا الذي تمّ بيعه لمستثمر رئيسي بأقل من قيمته الحقيقية. (21)

2-5-2 مشكلة ديون الشركات العامة: في عام 1996 بلغت ديون القطاع العام ما يقرب من 53.4 مليار جنيه طبقاً للتقديرات الرسمية، وهو مبلغ ضخم يتلغ القيمة الدفترية للشركات في ذلك الوقت والتي قدرت بنحو 88 مليار جنيه. وهذه الديون كانت تهدد عملية بيع أصول تلك الشركات لأنها تمثل ما يقرب من 66% من قيمة الأصول الدفترية للشركات والمتوسط السنوي لخدمة الديون 16% بينما متوسط العائد على رأس المال لا يزيد عن 7%، إى أنّ هناك عجزاً ما يقرب من 9%. وحتى أكتوبر عام 2000 تمّ سداد نحو 8 مليار جنيه سواءً بإسقاط جزئى للدين أو بالسداد، وهذا المبلغ المسدد هو ما يقرب من نصف حصيلة بيع الشركات.

2-5-3 مشكلة العمالة الزائدة: واجهت الحكومة المصرية مشاكل كثيرة مع المستثمرين الرئيسيين المشترين للشركات التي تمّ خصصتها بسبب العمالة الزائدة بتلك الشركات، وأصرّت الحكومة، مراعاة للأبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية، على وضع معايير وشروط للبيع منها عدم الاستغناء عن العمالة الزائدة إلا بعد مرور ثلاث سنوات على البيع، وكذلك بيع نسبة من أسهم الشركة إلى العمال، بالإضافة إلى الاهتمام بتدريب تلك العمالة للحصول على فرص وظيفية أخرى، ودفع مكافآت المعاش المبكر وتسهيل منح قروض بنكية لهم للقيام بعمل مشاريع خاصة بهم.

(21) أ.د. ماجد رضا بطرس، د. أحمد إبراهيم حامد، "مرجع سبق ذكره": ص. 157.

2-5-4 مشكلات تتعلق بسوق الأوراق المالية: عملت الحكومة على تفعيل دور سوق الأوراق المالية مع بداية برنامج الخصخصة لتوفير التمويل اللازم للبيع وتغطية ديون الشركات المعروضة للبيع, بالإضافة إلى توسيع قاعدة الملكية للشعب. ورغم أنّ جهودات الحكومة قد أسفرت عن بعض التطورات في سوق الأوراق المالية إلا أنّها كانت تعاني من بعض المشاكل التي تُحد من نموها وكفاءة أدائها, وتتمثل أهم تلك المشاكل في الآتي:

أ. صغر حجم الأوراق المالية المعروضة: فانتسم سوق الإصدارات الجديدة عن تلك الفترة بالتواضع, بينما اتسم سوق التداول بضآلة حجم المعاملات.⁽²²⁾

ب. الافتقار إلى الثقة: أدت التجاوزات المالية والانحرافات التي حدثت من خلال التلاعب في أسعار الأسهم والمضاربة والتي شارك فيها العديد من شركات السمسرة, إلى اضعاف ظلالاً قاتمة على دور البورصة وقد زادت من تلك المخاوف الانهيارات المتعاقبة في القيم الاسمية لمعظم صكوك صناديق الاستثمار منذ عام 1998 وحتى نهاية عام 2000 مما جعل معظم المستثمرين الصغار يهربون من التعامل مع الأوراق المالية.⁽²³⁾

ت. انخفاض كفاءة السوق وقصور نظام المعلومات.
ث. أمية الاستثمار المالي.

ج. الافتقار إلى المؤسسات التي تعمل على إيجاد توازن مستمر بين العرض والطلب في سوق الأوراق المالية (المؤسسات صانعة السوق), بالإضافة إلى ضآلة وجمود المحافظ المالية ببعض البنوك.⁽²⁴⁾

2-5-5 مشكلة الاعتماد على أسلوب البيع كأسلوب اساسى لتنفيذ عملية الخصخصة: اعتمدت الحكومة المصرية على أسلوب البيع كأسلوب اساسى فى تنفيذ عملية الخصخصة, بينما تجاهلت اساليب اخرى قد تكون اكثر مناسبة لظروف ومشاكل

(22) د. مدحت القرشي . "برامج الخصخصة بين مقومات النجاح وعوامل الفشل", 2011 على الرابط الالكتروني <http://iraqieconomists.net/ar/2011/10/16>

(23) أ.د. ماجد رضا بطرس, د. أحمد ابراهيم حامد, مرجع سبق ذكره, ص.159.

(24) د. مدحت القرشي, مرجع سبق ذكره

برنامج الخصخصة المصري: نظرة تحليلية واستشراف المستقبل

الاقتصاد المصري كأسلوب خصخصة الإدارة والذي قد تم تطبيقه في كثير من الدول وحقق نجاحاً كبيراً وأدى إلى نتائج إيجابية زادت من فاعلية أداء الشركات دون الاضطرار إلى بيعها أو التنازل عنها، مما يعنى أن درجة المخاطر فيه أقل بكثير عن أى أسلوب من أساليب الخصخصة بالبيع وذلك لتلافى الإشكاليات الخاصة بإهدار الأصول وتسريح العمالة وانخفاض الإنتاجية وصعوبة الاسترداد.

ويوضح الجدول رقم (4) آراء مفردات العينة فى المشاكل التى واجهت تنفيذ برنامج الخصخصة المصري

الجدول رقم (4) : محور المشاكل والعقبات - يوضح الجدول التالى المتوسطات الحسابية والنسب المئوية للمشاكل والعقبات التى واجهت برنامج الخصخصة المصري (ن=350)

الدرجة	المتوسط الحسابي	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الفقرات
كبيرة جداً	٨٠,٢	٢	٩	١٦	٣٢	٤١	اعتمدت الحكومة على أسلوب البيع كأحد أهم الأساليب لخصخصة الشركات.
كبيرة جداً	٨٣,٤	٣	٧	١٣	٢٤	٥٣	لم يكن هناك معايير واضحة ومحددة وموحدة لتقييم أصول الشركات المعروضة للبيع .
كبيرة جداً	٨١,٢	٤	٥	١٨	٢٧	٤٦	لم تكن هناك شفافية ومهنية كافية فى عملية تقييم أصول الشركات قبل بيعها
كبيرة جداً	٨٠,٦	٨	٩	١١	١٦	٥٦	تعتبر مشكلة ديون الشركات العمة من المشاكل الرئيسية التى واجهت تنفيذ برنامج الخصخصة
كبيرة جداً	٨١,٦	٥	٥	١٥	٢٧	٤٨	تعتبر مشكلة العمالة الزائدة من أهم المشاكل التى واجهت الحكومة مع المستثمرين الرئيسيين المشترين للشركات التى تم خصخصتها .
كبيرة	٧٣	٧	١٠	٢٨	٢١	٣٤	يعتبر ضعف سوق الأوراق المالية وضعف ثقة المستثمرين فيه كان عائقاً لتوفير التمويل اللازم للبيع وتغطية ديون الشركات المعروضة للبيع، بالإضافة إلى توسيع قاعدة الملكية للشعب 99.

اختبار الفرضية الأولى: هناك علاقة معنوية طردية بين وجود معوقات اقتصادية وتشريعية وقانونية وتنظيمية وبين ظهور سلبيات أثرت على نتائج برنامج الخصخصة المصري بصفة عامة وعلى مستوى الشركات التى صدر بشأنها أحكام قضائية لإعادتها ملكية الدولة بصفة خاصة. (جدول رقم 5)

لدراسة فرضية وجود علاقة معنوية بين وجود المعوقات المختلفة (المتغير المستقل)، وبين ظهور سلبيات اثرت على نتائج برنامج الخصخصة (المتغير التابع)، يتم استخدام اختبار بيرسون Person Correlation لإثبات نوعية العلاقة بين المتغيرين (طردية أم عكسية). وحيث أن معامل الارتباط بين وجود المعوقات وبين ظهور سلبيات = 0.3 (طردى قوى)، وان الفرضية الصفرية هي: لا يوجد ارتباط ذو دلالة معنوية بين وجود المعوقات و ظهور سلبيات اثرت على نتائج برنامج الخصخصة، وان الفرضية البديلة هي: يوجد ارتباط ذو دلالة معنوية بين الاثنان . وقيمة الاحتمال = sig = 0.00 , وبما أن قيمة sig أقل من 0.05 ، وان قيمة (F) الكبيرة قد بلغت (24.9) وهو ما يعنى ان فرضية العدم مرفوضة بينما نلاحظ ان مدى تشتت الخطأ العشوائى حول خط الانحدار (وهى القيمة MSE) قد بلغت (2.89) وهى صغيرة وتعنى تركيز البيانات حول خط الانحدار وهو ما يعنى قبول الفرض البديل و يؤكد وجود علاقة طردية بين المعوقات الاقتصادية والتشريعية والقانونية والتنظيمية الموجودة وبين السلبيات التى ظهرت و اثرت على نتائج برنامج الخصخصة المصرى .

جدول رقم (5) اختبار الفرضية الاولى

Sig	F	R ²	R	MSE
0.00	24.9	0.09	0.3	2.89

6-2 الآثار الإيجابية لبرنامج الخصخصة والإصلاحات الاقتصادية الأخرى على الاقتصاد المصرى:

2-6-1 على مستوى الاقتصاد الكلى : كان هناك اثار ايجابية لبرنامج الخصخصة على مستوى الاقتصاد الكلى وأهمها مايلي:

- أ- تخفيض العجز فى الموازنة وخفض معدل التضخم واستقرار سعر الصرف، بالإضافة إلى تحرير التجارة والقضاء على قيود ومعوقات الاستثمار.
- ب- تم خصصت أكثر من 50% من شركات القطاع العام، مما أدى إلى ارتفاع معدل النمو إلى 5%. وتشير المؤشرات الاقتصادية الأساسية فى مصر منذ عام 1993-1994 وحتى عام 2000-2001 إلى أن الناتج المحلى الإجمالى

قد زاد من 175 بليون جنيه إلى 339 بليون جنيه بنسبة زياده قدرها 94%، وزاد معدل النمو الحقيقي للناتج المحلى من 3,9% إلى 6.5% عن تلك الفترة، كما أنّ انخفاض معدل التضخم من 9.1% بنهاية السنة المالية 1993-1994 إلى 2.8% فى السنة المالية 1999-2000، وزاد معدل الادخار المحلى (كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى) إلى 16.4% من الناتج المحلى الإجمالى مقارنة بـ 15.1% عام 1994

ت- زاد معدل الاستثمار المحلى (كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى) من 16.6% عام 1993-1994 إلى 19.8% فى عام 1999-2000، وبلغ إجمالى الدين الخارجى (كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى) 60% بقيمة قدرها 30.9 بليون دولار فى السنة المالية 1993-1994، وانخفضت النسبة إلى 28.3% فى السنة المالية 1999-2000 وبقيمة قدرها 27.8 بليون دولار⁽²⁵⁾

ث- وفى العام المالى 2004-2005 تمّ اتخاذ إجراءات تصحيحية والتي كان لها " دوراً أساسياً فى تحسين مناخ الاستثمار، وجذب المزيد من الاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية، هذا بالإضافة إلى تحقيق معدلات مرتفعة من النمو والتشغيل مع المحافظة على هذه المعدلات.

ج- كان للجهود الإصلاحية وخاصةً فى مجال تيسير إجراءات الاستثمار دوراً إيجابياً فى زيادة عدد الشركات الجديدة التى تم تأسيسها والتوسعات فى الشركات القائمة، بالإضافة إلى ارتفاع صافى تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر بصورة ملحوظة⁽²⁶⁾ وأدت تلك الجهود إلى زيادة فى معدل النمو والاستثمارات المنفذة فى ذلك العام عن العام المالى 2001-2002. فزاد معدل النمو من 3,2% إلى 4.6%، وزادت الاستثمارات المنفذه من 67.5 مليار جنية إلى 92.5 مليار جنية. كما انخفض معدل البطالة ليبلغ 9.5% مقابل 10% فى السنة المالية السابقة.

ح- فى العام المالى 2006-2007 استمر التحسن فى أداء الاقتصاد المصرى والذى جاء مدعوماً بزيادة الطلب المحلى والصادرات غير البترولية وانتعاش سوق

(25) د. مختار خطاب، مرجع سبق ذكره، ص ص 7-10

(26) الموقع الرسمى لوزارة الاستثمار المصرية، " الاستثمار الاجنبى المباشر " 2009، على الرابط الإلكتروني:

<http://www.investment.gov.eg/ar/Investment/Pages/foreigninvestment.aspx>

الأوراق المالية بالإضافة إلى المضي قدماً في خطة تطوير الجهاز المصرفي واستقرار وكفاءة سوق الصرف الأجنبي وإصلاح النظام الضريبي والجمركي وهو ما انعكس على زيادة معدل النمو إلى 7.1% .⁽²⁷⁾

خ- وفي العام المالي 2008-2007 وصل معدل التضخم لنسبة غير مسبوقة (20.2%) مقارنة بالسنة المالية السابقة لها (8.6%) ويرجع ذلك إلى الزيادات المتتالية في أسعار السلع الغذائية عالمياً وانخفاض درجه الاكتفاء الذاتي في المواد الغذائية بمصر وماصاحب ذلك من استيراد لتلك السلع.⁽²⁸⁾

د- وفي عام 2009-2008 تأثر أداء الاقتصاد المصري بالأزمة الاقتصادية العالمية وتداعياتها، بينما تحسنت الأوضاع في 2010-2009 وبدأ الاقتصاد المصري في مرحلة التعافي وهو ما يعكسه استمرار التحسن المستمر في معدل النمو السنوي للنتائج المحلى الإجمالى بتكلفة عوامل الانتاج والذي بلغ 5.1 خلال السنة المالية 2010-2009 مقارنة بالسنة المالية السابقة لها (4.7%) ويرجع ذلك إلى تصاعد مساهمة إجمالى الاستثمار (شاملاً التغيير في المخزون) وجاء نتيجة لارتفاع مساهمة الاستثمار الخاص في إجمالى الاستثمار.⁽²⁹⁾

ويؤكد ماسبق على الأثر الايجابي النسبي لبرنامج الخصخصة على الاقتصاد الكلى المصرى عن الفترات المذكورة (مع اعتبار وجود عوامل وسياسات أخرى تتداخل وتؤثر بالإيجاب والسلب)، وأدى ذلك إلى تحقيق النتائج الآتية:

1. تحسين مناخ الاستثمار وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي.
2. جذب وتعبئة الادخار من أجل النمو الاقتصادي.

(27) البنك المركزى المصرى : " التقرير السنوى 2005/2004 " ص ص 59-83 على الرابط الإلكتروني : <http://www.cbe.org.eg/Arabic>

(28) لبنك المركزى المصرى : " التقرير السنوى 2008/2007 " ص ص 55-79 على الرابط الإلكتروني : <http://www.cbe.org.eg/Arabic>

(29) لبنك المركزى المصرى : " التقرير السنوى 2010/ 2009 " ص ص 55-79 على الرابط الإلكتروني : <http://www.cbe.org.eg/Arabic>

برنامج الخصخصة المصري: نظرة تحليلية واستشراف المستقبل

3. إدارة الدين بكفاءة أكبر، وارتفاع الكفاءة وزيادة القدرات التنافسية، والتي تعد من أهم الأهداف التي سعت لها الحكومة المصرية منذ بداية عمليات الإصلاح الاقتصادي.

الجدول رقم (6): محور الآثار الإيجابية لبرنامج الخصخصة على مستوى الاقتصاد الكلي: يوضح الجدول التالي المتوسطات الحسابية والنسب المئوية للآثار الإيجابية لبرنامج الخصخصة على مستوى الاقتصاد الكلي (ن=350)

الدرجة	المتوسط الحسابي	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الفقرات
كبيرة جداً	86.6	2	7	9	20	62	كان لخصخصة تلك الشركات تأثير على خفض الموازنة العامة للدولة ومعدل التضخم.
كبيرة جداً	90,4	3	5	6	9	77	أدى تطبيق برنامج الخصخصة المصري إلى جذب المزيد من رؤوس الأموال للاستثمار.
كبيرة جداً	92,4	0	2	1	30	67	أدى تطبيق برنامج الخصخصة المصري إلى تخفيض العبء المالي على الدولة نتيجة تخفيف الالتزامات الواقعة عليها.
كبيرة جداً	86	6	4	20	30	58	أدى تطبيق برنامج الخصخصة المصري إلى توفير الموارد الحكومية اللازمة لتنفيذ مشروعات البنية الأساسية أو لإنشاء استثمارات جديدة
كبيرة جداً	82,2	7	8	9	19	57	أدى تطبيق برنامج الخصخصة المصري إلى توسيع قاعدة المشاركة بتوسيع قاعدة ملكية الأفراد وخاصة العاملين بما عزز من ولائهم للشركات التي يعملون بها.

2-6-2 على مستوى الاقتصاد الجزئى :- كان هناك اثار ايجابية لبرنامج الخصخصة على مستوى الاقتصاد الجزئى وأهمها مايلي:

أ- وصلت حصيلة عمليات بيع شركات كاملة من قطاع الأعمال أو أجزاء من أصولها حتى نهاية أكتوبر عام 2000 إلى 16.8 مليار جنيه, فى حين كانت القيمة الدفترية لتلك الأصول 4.7 مليار جنيه فقط, أى ما يمثل 7 أمثال ما تمّ استثماره تاريخياً فى الشركات المباعة. وذلك إضافة إلى تحمل المستثمرين أعباء الديون بالكامل.

ب- تمّ سداد ما يقرب من 8 مليار جنيه من ديون الشركات العامة من حصيلة الشركات المباعة والموارد الذاتية للشركات القابضة بعد عمليات الإصلاح الهيكلية الشاملة مما أدى إلى توفير مليار جنيه كانت تدفع فوائد على تلك الديون.

ت- تضمنت شروط التقدم لشراء أصول الشركات التى كانت تعاني من ضعف فى الكفاءة الفنية والإدارية والإنتاجية والهيكل التمويلية, التقدم أولاً بعرض فنى وخطّة تطوير تتضمن ضخ استثمارات جديدة وخطّة لتطوير الموارد البشرية بتلك الشركات على أن لا ينظر للعروض المالية إلا بعد استيفاء العروض الفنية لهذه الشروط.

ث- تمّ دفع ما يقرب من 6 مليار جنيه من حصيلة البيع لتمويل عمليات إعادة الهيكلة الشاملة للشركات المتعثرة وذلك لتحسين أداء الشركات التى سيتم بيعها حسب الخطّة الموضوعية والحصول على حصيلة أكبر مما لو تمّ بيعها بحالتها المتعثرة.

ج- تمّ توجيه ما يزيد عن 2 مليار جنيه من حصيلة بيع الشركات لدفع مكافآت المعاش المبكر للذين اختاروا ذلك مما انعكس إيجابياً على معدل الاستثمار ومعدل العمالة وأدى إلى ارتفاع مستوى معيشة آلاف الأسر وهو ما ينعكس أيضاً على الاستقرار السياسى والاجتماعى. (30)

(30) أ.د ماجد رضا بطرس, د. أحمد ابراهيم حامد, مرجع سابق ص. 160.

برنامج الخصخصة المصرى: نظرة تحليلية واستشراف المستقبل

ح- من خلال استعراض أهم المؤشرات المالية لعدد 147 شركة (حتى 30-6-2010) من العام المالى 2003-2004 إلى العام المالى 2009-2010 (جدول رقم 7) , تتضح الآثار الإيجابية التالية:

(1) ارتفع إيراد النشاط الجارى من 34.3 مليار جنيه فى شهر يونيو 2003 إلى 63.8 مليار جنيه فى 30 يونيو 2010.

(2) يشير مؤشر خسائر الشركات الخاسرة إلى انخفاض خسائر تلك الشركات من عام 2003 إلى عام 2010 بطريقة تصاعدية (مع اعتبار انخفاض عدد الشركات عن الحاليتين).

(3) حققت شركات قطاع الأعمال العام صافى ربح بلغ 3,892 مليون جنيه فى 30 يونيو 2009 , برغم الصعوبات التى واجهت تلك الشركات فى ظل تداعيات الأزمة العالمية, مقارنة بـ 7,699 مليون جنية فى 30 يونيو 2008 , ثم حققت زياده تصل الى 740 مليون جنيه فى 30 يونيو 2010.

مما يعنى أنه تم تنفيذ برنامج جيد لإدارة أصول قطاع الأعمال بواسطة وزارة الاستثمار والذى تميز بإعادة الهيكلة المالية والفنية ورفع كفاءة العمالة وتدريبها.

جدول رقم (7) أهم المؤشرات المالية لشركات قطاع الأعمال العام

خلال الفترة من 30-6-2003 إلى 30-6-2010

المؤشر	88	-6-30 2004	-6-30 2005	-6-30 2006	-30 2007	-30 2008	-30 2009	-30 2010
عدد شركات قطاع الأعمال(شركة)	178	174	166	164	163	155	150	147
إيراد النشاط الجارى (مليار جنيه)	34,3	39,9	43,4	44.5	52,1	61.2	61,5	63,8
صافى حقوق الملكية(مليون جنيه)	(1,217)	(2,224)	(3,874)	(4,798)	2,032	7,699	5,258	9,233
أرباح الشركات	2,315	2,765	3,394	4,595	5,988	7,655	6,765	5,971

								الرابحة(مليون جنيه)
1,339	2,873	2,490	2,079	2,918	2,790	2,674	3,588	خسائر الشركات الخاسرة (مليون جنيه)
4,632	3,892	5,165	3,909	1,677	604	91	(1,273)	صافي ربح قطاع الاعمال (مليون جنية)

المصدر : الهيئة العامة للاستثمار, إصدارات دورية, 2010 , على الرابط الالكتروني :

<http://www.investment.gov.eg/ar/Publications/PeriodicPublications/pages/monthlypublications.aspx>

اختبار الفرضية الثانية: هناك علاقة معنوية طردية بين تنفيذ برنامج الخصخصة المصرى وظهور آثار ايجابية على كلا من مستوى الاقتصاد الكلى والاقتصاد الجزئى

لدراسة فرضية وجود علاقة معنوية بين تنفيذ برنامج الخصخصة المصرى (المتغير
المستقل)، وبين ظهور آثار ايجابية على كلا من مستوى الاقتصاد الكلى والاقتصاد
الجزئى (المتغير التابع)، يتم استخدام اختبار بيرسون Person Correlation
لإثبات نوعية العلاقة بين المتغيرين (طردية أم عكسية). وطبقا للجدول رقم (8)،
وحيث أن معامل الارتباط بين عملية تنفيذ البرنامج وبين ظهور الآثار ايجابية على
المستويين الكلى والجزئى (R) = 0.29 (طردى قوي)، وان الفرضية الصفرية
هي: لا يوجد ارتباط ذو دلالة معنوية بين تنفيذ البرنامج و ظهور الآثار ايجابية
على المستويين الكلى والجزئى للاقتصاد المصرى ، وان الفرضية البديلة هي: يوجد
ارتباط ذو دلالة معنوية بين الاثنان . وقيمة الاحتمال $\text{sig} = 0.00$, وبما أن قيمة
 sig أقل من 0.05 ، وان قيمة (F) الكبيرة قد بلغت 18.87 (وهو ما يعنى ان
فرضية العدم مرفوضة)، وبالتالي فإنه يمكن حساب معامل التحديد للنموذج (R^2)
والذى بلغ (0.0841) وبذلك فان النموذج يفسر ان 84.1% من قيم المتغير التابع
فى حين ان 25.9% من الاختلافات ناتجة عن عوامل عشوائية, بينما نلاحظ ان
مدى تشتت الخطأ العشوائى حول خط الانحدار وهى القيمة (MSE) قد بلغت

برنامج الخصخصة المصري: نظرة تحليلية واستشراف المستقبل

(3.76) وهى صغيرة تعنى تركيز البيانات حول خط الانحدار وهو ما يعنى قبول الفرض البديل و يؤكد على وجود علاقة طردية بين تنفيذ برنامج الخصخصة المصري وظهور آثار ايجابية على كلا من مستوى الاقتصاد الكلى والاقتصاد الجزئى.

جدول رقم (8) اختبار الفرضية الثانية

Sig	F	R ²	R	MSE
0.00	18.87	0.0841	0.29	3.76

3-6-2 الآثار السلبية لبرنامج الخصخصة المصري بصفة عامة:

على الرغم من الآثار الإيجابية النسبية التى ظهرت على مستوى الاقتصاد الكلى والاقتصاد الجزئى لبرنامج الخصخصة المصري إلا أنّ هناك العديد من الآثار السلبية والمشاكل التى أحدثها ذلك البرنامج بصفة عامة وهى كالتالى:

أ. عدم تحديد الدولة للمعايير المطلوبة من أجل الاستخدام الكفاء للموارد الخاصة بالشركات لزيادة إنتاجيتها وكفاءتها. وبالتالي انخفضت إنتاجية الشركات التى تمّ خصصتها نتيجة سوء استخدام مواردها وعدم قيام الدولة بالمتابعة والتدخل بأى إجراءات مناسبة. فكما يظهر فى الجدول السابق, انخفضت إيرادات النشاط للشركات المبيّنة فى الجدول السابق من 38.6 بليون فى السنة المالية 1996-1997 إلى 28.5 بليون جنيه فى السنة المالية 2000-2001 وبقيمة قدرها 10.1 بليون جنيه ونسبة قدرها 26%, وانخفضت أرباح الشركات الرابحة من 4.1 بليون جنيه إلى 2.5 بليون جنيه فى نهاية العام المالى 2000-2001.

ب. لم يتحقق أحد أهم أهداف برنامج الخصخصة وهو التخلص من العبء المالى الثقيل الذى تتحمله الدولة لدعم شركات القطاع العام الخاسرة, إذ اتبعت الحكومة منهج بيع الشركات الرابحة والاحتفاظ بالشركات الخاسرة. وهنا تجدر الإشارة إلى

- عدم اشتراك السلطة التشريعية ممثلة في المجالس البرلمانية في مناقشة الخطوات التنفيذية للبرنامج.
- ث. غياب الشفافية في عمليات التقييم أو اختيار الأساليب المختلفة للبيع واستبعاد الجهاز المركزي للمحاسبات من المشاركة في مراجعة ما تم تقييمه من أصول الشركات المطروحة للبيع.
- ث. عدم الدراسة المتأنية للشركات التي يمكن خصصتها، وتلك التي تؤدي خصصتها إلى مشاكل اقتصادية كالاختكار وذلك في ظل عدم وجود ضوابط قانونية أو تعاقدية تحول دون احتكار الشركات لبعض السلع والخدمات، ومن الأمثلة الواضحة على سبيل المثال وليس الحصر، عمليات بيع شركات الإسمنت الرئيسية والرابحة إلى شركات أجنبية.
- ج. عدم توافر العناصر المصرية المدربة على القيام بمختلف العمليات الفنية المرتبطة بعملية الخصخصة.
- ح. التراجع الواضح في أداء الشركات التي تم خصصتها من خلال بيع أغليبتها وفقاً لكل من أسلوب البيع لمستثمر رئيسي والبيع لاتحاد العاملين والبيع بالأغلبية في البورصة.
- خ. السماح دون ضوابط للمستثمرين الأجانب بشراء أى عدد من أسهم الشركات المطروحة للبيع وبالتالي سيطرة رأس المال الأجنبي على الاقتصاد الوطني بسبب امتلاكهم لموارد مالية كبيرة مقارنة بالمستثمرين المحليين، مما أثر سلباً على الأمن والاقتصاد القومي (31).
- د. ارتفاع نسبة البطالة (جدول رقم 9)، نتيجة لعدم وجود ضوابط قانونية وتعاقدية مع المشترين، الأمر الذى أثار غضب العمال فى تلك الشركات نتيجة عدم شعورهم بالأمان وبالعدالة الاجتماعية(32)، وقيامهم بالعديد من الإضرابات وزيادة أعمال البلطجة وزيادة نسبة الجرائم (33).

(31) الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية 2000: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ط1، 2001، ص. 247.

(32) أ.د. درية شفيق، د. ماجد بطرس، اتجاهات حديثة فى الإدارة العامة، القاهرة، 2002، ص. 22.

(33) المرجع السابق، ص. 23.

ذ. عدم الاستفادة من الاموال التي تم الحصول عليها من عمليات البيع في انشاء استثمارات جديدة حيث تم استهلاكها في دفع مبالغ المعاش المبكر , وسداد عجز الموازنة وديون الشركات الخاسرة.

2-6-4 أثر برنامج الخصخصة على بعض الشركات التي صدر بشأنها أحكام قضائية لإعادتها لملكية الدولة وإشكاليات الاسترجاع:

بالإضافة إلى الآثار السلبية لبرنامج الخصخصة المصري والتي تم استعراضها في الجزء السابق, فهناك إشكاليات تواجه الحكومة المصرية في استعادة الشركات التي تم خصصتها وحدثت بها مخالفات تعاقدية أضرت بالاقتصاد المصري واستوجبت صدور أحكام قضائية لإعادتها لملكية الدولة وهي شركة مصر شبين الكوم للغزل والنسيج, وشركة طنطا للكتان, وشركة النصر للغلايات "المراجل البخارية". وفيما يلي عرض لأهم المخالفات التي تمت في عمليات التنفيذ للشركات الثلاثة:

أولاً: شركة مصر شبين الكوم للغزل والنسيج: حققت الشركة أرباحاً عالية حتى منتصف عام 2004 وأصبحت من أهم شركات الغزل والنسيج في ذلك الوقت (وفقاً للتقارير الموجودة تم ملاحظة تحقيق الشركة لأرباح حتى تاريخ 3 يونيو عام 2004, وبالتالي كان يجب دراسة وضعها جيداً لمعرفة أسباب خسارة السنتين السابقتين قبل القيام بعملية بيعها). ومع حلول عام 2006 تم بيع كافة أصول هذه الشركة وتأجير أرضها لمدة خمسة وعشرين عاماً بمقابل مادي قدر بنحو 174.51.398 مليون جنيه مصري (فقط مائة واربعة وسبعون مليون وواحد وخمسون الف وثلاثمائة وثمانية وتسعون جنيهاً مصرياً) (34).

ولقد كان لقرار خصخصة الشركة تأثيره السلبي الكبير والواضح على الشركة وهو ما يمكن الاستدلال عليه من خلال الحقائق التالية:

أ- تم بيع الشركة بـ 174 مليون جنيه في حين أن سعر الشركة السوقي كان حوالي 194 مليون جنيه.

(34) تقرير هيئة مفوضى الدولة بشأن بيع شركة غزل شبين, المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية, 18 سبتمبر, 2011, على الرابط الالكتروني: <http://ecesr.com/report/4338>

ب- قام المستثمر الجديد في سنة 2006 بتأسيس شركة جديدة باسم "أندوراما شبين تاكستيل" وتمّ وضع 70% من قيمة أصول شركة شبين ألكوم في تلك الشركة، وهذا إجراء بتصفية شركة "شبين" وسوء استغلال مواردها وبالتالي انعكس سلباً على إنتاجيتها وأدائها.

ت- ارتفاع نسبة البطالة نتيجة خصخصة تلك الشركة بسبب الاستغناء عن عدد كبير من العمال في تلك الشركة وإجبارهم على المعاش المبكر، حيث قدّر عدد عمال الشركة قبل الخصخصة بحوالي 16 ألف عامل، وتمّ تقليص العدد بعد الخصخصة حيث وصل فقط إلى 4000 عامل ويعملون بنظام العقود التي يمكن إلغاؤها في أي وقت، وهذا مايدل على حجم الآثار الاجتماعية الخطيرة لخصخصة الشركة.

ث- انخفاض إنتاج الشركة من الغزل بشكل كبير بعد عملية الخصخصة، حيث كانت الشركة تنتج حوالي 25 ألف طن في العام، وأصبح بعدها يتم إنتاج 7 آلاف طن، مع العلم أنّ من أهم أهداف الخصخصة هو زيادة كفاءة وأداء وإنتاجية الشركات التي يتم خصصتها.

ج- لم يحصل العمال على رواتبهم وبالتالي قاموا بالسيطرة على كافة أصول الشركة ومنها المخزون الذي قاموا ببيعه للحصول على رواتبهم مما زاد الأمر سوءاً وارتباكاً.

ح- كل ماسبق يعتبر أدلة على الإهمال و شبهة الفساد والتدليس وخصوصاً أنّ البداية كانت بيع الشركة بأقل من سعرها الحقيقي، لذا قامت محكمة القضاء الإداري في سبتمبر عام 2011 بإلغاء عقد الشركة وقضت باسترداد الدولة لكافة أصول وفروع الشركة، بالإضافة إلى إعادة العاملين إلى عملهم قبل خصخصة الشركة واستعادتهم لكافة حقوقهم، وتحمل المشتري لكافة الديون المستحقة على الشركة، وإلغاء عقد بيع أصول شركة "شبين ألكوم" إلى شركة "أندوراما شبين تاكستيل" كما تمّ رفض الطعن المقدم من المشتري⁽³⁵⁾.

(35) المرجع السابق.

ثانياً : شركة طنطا للكتان: تشابهت الآثار السلبية الناتجة عن عملية الخصخصة لشركة طنطا للكتان إلى حد ما مع تلك التي ظهرت نتيجة خصخصة شركة شيبين الكوم سابقة الذكر ويمكننا ذكر أهم هذه الآثار كالتالي:

أ- تمّ بيع الشركة للمستثمر السعودي بنحو 83 مليون جنيه رغم أنّ القيمة الحقيقية للشركة بلغت حوالى 206 مليون جنيه إذا ما تمّ تسوية عجز الميزانية للشركة و192 مليون جنيه إذا لم يتم تسوية هذا العجز, فضلاً عن أنّ إجراءات البيع قد خالفت قانون المزايدات والمناقصات وقانون قطاع الأعمال العام كما كان محدد, وتمّ احتساب ثمن الأصول على أساس المركز المالى للشركة فى 2004/6/30 أى تمّ احتسابها على أساس القيمة الدفترية مخصوماً منها نسب الإهلاك السنوية.

ب- عدم تخصيص نسبة 10% للعمال عند القيام بعملية الخصخصة وعدم احتفاظهم بفوائد الأرباح الخاصة بهم من الشركة وبالتالي إهدار حقوقهم, بالإضافة إلى قيام المشتري بفصل عدد كبير منهم وإحالتهم للمعاش المبكر, رغم تعهده عند شراء الشركة بالإبقاء على كافة العاملين بالشركة والذين بلغ عددهم آنذاك حوالى 1700 عامل وبالتالي تضاعف عدد العمال فى الشركة إلى 200 عامل فقط وهو ما زاد من نسبة البطالة فى الدولة وقيام العديد من العاملين بالإضرابات نتيجة عدم حصولهم على أجورهم وحقوقهم, وكل محاولاتهم باءت بالفشل نتيجة عدم إبداء الدولة أى اهتمام بهم (36).

ت- قام المشتري بإيقاف عمل الشركة ومنع العاملين ومديرى المصانع من الحضور بدءاً من شهر سبتمبر عام 2009 وبالتالي عدم التزامه بأى من التعهدات والشروط التى تمّ الاتفاق عليها والمتمثلة بالإبقاء على نشاط الشركة وضرورة تطويرها, وقام بسحب مخزون الشركة من الكتان وعدم توفير مواد خام لتشغيل المصانع وبالتالي توقف العمل تماماً فيها, مما انعكس سلباً على صادرات الشركة والتى كانت تقدر بحوالى 42% من المنتجات الكلية وتعتبر

(36) الحثيات الكاملة حكم بطلان خصخصة طنطا للكتان، المركز المصرى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، 26 سبتمبر، 2011، على الرابط الإلكتروني: <http://ecsr.com/report/4821>

هذه أعلى نسبة للتصدير, كما أضرّ المشتري بالمزارعين الذين يقومون بزراعة الكتان ولم يعطهم مستحققاتهم المالية⁽³⁷⁾.

ث- وبالرغم من صدور الحكم بخصوص إلغاء عقد البيع واسترجاع الدولة للشركة فى أكتوبر عام 2011 إلا أنه لم يتم تنفيذه بعد حتى الآن, ومن المحتمل أن يقوم المستثمرون (ملاك الشركات الثلاثة) باللجوء للتحكيم الدولى ومطالبة مصر بتعويضات ضخمة "حيث أقرت المحكمة فى حيثيات حكمها ببطلان شرط التحكيم بين الطرفين فى أى نزاع ينشأ عن العقد أو يتعلق به, لأنّ الشرط لم ينل موافقة الوزير المختص وهو وزير الاستثمار.

ثالثاً شركة النصر للغلايات "المراجل البخارية": من المؤشرات التى تدل على النتائج السلبية التى ألت إليها الشركة نتيجة تطبيق الخصخصة ما يلى:

أ- تمّ تقدير قيمة الشركة للبيع بحوالى 16-24 مليون دولار وهو سعر أقل من سعر الأرض المقامة عليها الشركة والذى يبلغ حوالى 115 مليون دولار, وفعلياً تم بيع الشركة بحوالى 17 مليون دولار فقط منها 11 مليون دولار للأصول الثابتة و6 مليون دولار كمخزون بناءً على العرض المقدم من قبل الشركة الأمريكية الكندية "بابكوك أند ويلكوكس" دون التزامها بسداد أى ديون أو ضرائب مستحقة للدولة وبالتالي لم يبقى للدولة سوى 2.5 مليون دولار, وهذا يعتبر خسارة فادحة, مع العلم أنه كانت توجد عروض أفضل مقدمة وتشتمل على شراء الشركة وسداد كافة الديون والالتزامات والضرائب.

ب- قام المشتري بإيقاف إنتاج الغلايات العملاقة التى تعتمد عليها محطات الكهرباء وقام بشراء المراجل البخارية من الخارج بدلاً من إنتاجها محلياً, مما انعكس سلباً على إنتاجية الشركة, حيث أنها كانت تنتج أوعية الضغط من طن واحد إلى 12 طن ويسعات تصل إلى 1300 طن بخار فى الساعة ومراجل توليد الكهرباء وأوعية غازات سائلة ووحدات تنقية مياه الشرب وتحلية مياه البحر وغيرها من المنتجات الأخرى.⁽³⁸⁾

⁽³⁷⁾ المرجع السابق .

⁽³⁸⁾ عبدالوهاب خضر, ضربة قاضية لسياسات الخصخصة فى مصر, الحوار المتمدن, العدد (3501), 29 سبتمبر, 2011, على الرابط الإلكتروني: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=277541>

ت- عدم التزام المشتري بالقرار الصادر الذي يقضى بضرورة استمرار نشاط الشركة وعدم استغلال أراضيها، حيث قام المشتري المصري "بابكوك شتا" بشراء حصة الشريك الأجنبي "شركة ويكوكس" وقام بتغيير اسم الشركة ليصبح الشركة الدولية لتصنيع المراحل والأعمال المعدنية، وحصل على 11 فداناً من أرض المشروع في فبراير عام 2002 وقام بهدم ما عليها من مباني، ثم قام ببيع أرض الشركة في فبراير عام 2005 لشركة الخلود للتنمية العقارية والسياحية التي يمتلكها والده، ثم استأجرها منه مرة أخرى في ديسمبر من نفس العام لحساب نشاط الشركة الدولية لتصنيع المراحل والأعمال المعدنية لمدة عامين، ليقوم بذلك بإعلان إفلاس الشركة والتذرع بعجز الشركة عن دفع الإيجار، وهو ما تمّ فعلاً حيث قام بدمج شركة الخلود للتنمية العقارية والسياحية مع شركة أوراسكوم للسياحة والفنادق والمملوكة لـ "سميح ساويرس"، وهكذا تمّ تفكيك الشركة ونقلها إلى الشركة الوطنية بمدينة 6 أكتوبر والتي تعمل في نشاط مخالف لنشاط الشركة الدولية لتصنيع المراحل والأعمال المعدنية، حيث تقوم بتصنيع مباني الهياكل المعدنية والتي تقل في تقنياتها عن تصنيع المراحل البخارية وهو ما يعتبر مخالفاً لبنود عقد البيع.

ث- زيادة نسبة البطالة نتيجة فصل عدد كبير من العاملين في الشركة، حيث كان عددهم قبل الخصخصة حوالي 1100 عامل، وتمّ إجبار عدد كبير منهم على المعاش المبكر وإجبار آخرين على الاستغناء عن عملهم، مع العلم أنّ بنود العقد تشير إلى وجوب الإبقاء عليهم لمدة ثلاث سنوات على الأقل. (39)

ج- كان لقرار إلغاء خصخصة هذه الشركة واستردادها من قبل الدولة إشكاليات كثيرة بعد ما تمّ التصرف في جزء كبير جداً من أصولها وبالتالي تصعب عملية إعادة التقييم وخاصة أنّ عقد البيع كان منذ أكثر من 20 عاماً. (40)

الجدول رقم (9) محور زيادة نسبة البطالة _ يوضح الجدول التالي المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لمؤشر البطالة في الشركات الثلاث محل الدراسة (ن=350)

الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق	المتوسط الحسابي	الدرجة
---------	------------	-------	-------	-----------	-----------	-----------------	--------

(39) المرجع السابق.

(40) تقرير هيئة مفوضى الدولة بشأن بيع شركة المراحل، مرجع سبق ذكره.

		بشدة					
كبيرة جداً	86	6	4	20	30	58	أدت عملية خصخصة الشركات المصرية بصفة عامة الى زيادة نسبة بطاله العماله بها
كبيرة جداً	91,8	0	5	7	12	76	ادت خصخصة الشركات محل الدراسة الى فقد كثير من العاملين لوظائفهم بعد استغناء المشترين عنهم توفيراً للتكاليف.
كبيرة جداً	90,4	3	5	6	9	77	أدى تطبيق برنامج الخصخصة المصرى إلى زيادة إهدار المال العام في هذه الشركات
كبيرة جداً	87,4	3	7	11	8	71	أدى تطبيق برنامج الخصخصة المصرى إلى زيادة نسبة البطالة في هذه الشركات.
متوسط	60,4	7	27	33	23	10	قامت الحكومة بدور فاعل للرقابة على تلك الشركات بما يمكنها من مواجهة أى انحرافات من قبل المستثمرين عن بنود العقد المتفق عليها.
متوسط	66.8	13	21	15	21	30	تقل نسبة البطاله في تلك الشركات اذا ما نجحت الدولة في استعادتها
قليلة	55,6	18	17	41	17	7	تم اشرك العاملين كمساهمين في حقوق أصحاب رأس المال في الشركات التي تم خصصتها بما وسع من ملكيتهم

اختبار الفرضية الثالثة هناك علاقة معنوية طردية قوية بين تنفيذ برنامج الخصخصة المصرى وزيادة نسبة البطالة بصفة عامة وعلى مستوى الشركات التي صدر بشأنها أحكام قضائية لإعادتها لملكية الدولة بصفة خاصة.

لدراسة فرضية وجود علاقة معنوية بين تنفيذ برنامج الخصخصة المصري (المتغير المستقل)، وبين زيادة نسبة البطالة على المستوى العام او على مستوى الشركات محل الدراسة (المتغير التابع)، يتم استخدام اختبار بيرسون Person Correlation لإثبات نوعية العلاقة بين المتغيرين (طردية أم عكسية). وطبقا للجدول رقم (10)، وحيث أن معامل الارتباط بين عملية تنفيذ البرنامج وبين ظهور الآثار الايجابية على المستويين الكلي والجزئي $(R) = 0.27$ (طردى قوي)، وان الفرضية الصفرية هي: لا يوجد ارتباط ذو دلالة معنوية بين تنفيذ البرنامج و زيادة نسبة البطالة بصفة عامة وعلى مستوى الشركات محل الدراسة بصفة خاصة، وان الفرضية البديلة هي: يوجد ارتباط ذو دلالة معنوية بين الاثنين . وقيمة الاحتمال $0.00 = sig$ ، وبما أن قيمة sig أقل من 0.05 ، وان قيمة (F) الكبيرة قد بلغت 12.11 (وهو ما يعنى ان فرضية العدم مرفوضة)، وبالتالي فانه يمكن حساب معامل التحديد للنموذج (R^2) والذي بلغ (0.0729)، وبذلك فان النموذج يفسر ان 72.9% من قيم المتغير التابع فى حين ان 27.1% من الاختلافات ناتجة عن عوامل عشوائية. بينما نلاحظ ان مدى تشتت الخطأ العشوائى حول خط الانحدار وهى القيمة (MSE) قد بلغت (7.34) وهى صغيرة تعنى تركيز البيانات حول خط الانحدار وهو ما يعنى قبول الفرض البديل و يؤكد على وجود علاقة طردية بين تنفيذ برنامج الخصخصة المصري وبين زيادة نسبة البطالة على المستوى العام او على مستوى الشركات محل الدراسة.

جدول رقم (10) اختبار الفرضية الثالثة

Sig	F	R ²	R	MSE
0.00	12.11	0.0729	0.27	7.34

الجدول رقم 11: محور مؤشر سوء الاداء ولانتاجية : يوضح الجدول التالي

المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لدرجة واقع المؤشرات المفاهيمية والعملية لمؤشر

كفاءة و انتاجية الشركات محل الدراسة (ن=350)

الدرجة	المتوسط الحسابي	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الفقرات
88,2 %	4,41	1	4	11	21	63	أدت خصخصة تلك الشركات إلى نقص معدل استخدام الطاقات البشرية العاملة ورفع كفاءتها.
51 %	2,55	12	42	31	9	6	أدت خصخصة تلك الشركات إلى الحد من إهدار الموارد المالية لتلك الشركات.
80 %	4	3	9	14	33	41	أدت خصخصة تلك الشركات إلى إصلاح الهياكل التنظيمية لها وإعادة هيكلتها (سواء ماديا او اداريا).
73,2 %	3,66	1	11	20	57	11	أدت خصخصة تلك الشركات إلى اضطراب البيانات والمعلومات الخاصة بالميزانيات الخاصة بتلك الشركات.
	3	18	21	36	17	8	أدت خصخصة تلك الشركات إلى زيادة منتجات تلك الشركات ورفع جودتها.

اختبار الفرضية الرابعة: هناك علاقة معنوية طردية قوية بين تنفيذ برنامج الخصخصة المصري وتدنى مستوى ربحية الشركات التي صدر بشأنها احكام قضائية لإعادتها لملكية الدولة

لدراسة فرضية وجود علاقة معنوية بين تنفيذ برنامج الخصخصة المصري (المتغير المستقل)، وتدنى مستوى ربحية الشركات التي صدر بشأنها احكام قضائية لإعادتها لملكية الدولة (المتغير التابع)، يتم استخدام اختبار بيرسون Person Correlation لإثبات نوعية العلاقة بين المتغيرين (طردية أم عكسية). وطبقا للجدول رقم (12)، وحيث أن معامل الارتباط بين عملية تنفيذ البرنامج وبين ظهور الآثار الايجابية على المستويين الكلى والجزئى (R) = 0.31 (طردى قوي)، وان الفرضية الصفرية هي: لا يوجد ارتباط ذو دلالة معنوية بين تنفيذ

البرنامج وتدنى مستوى ربحية الشركات محل الدراسة ، وان الفرضية البديلة هي: يوجد ارتباط ذو دلالة معنوية بين الاثنان . وقيمة الاحتمال $\text{sig} = 0.00$ ، وبما أنّ قيمة sig أقل من 0.05 ، وان قيمة (F) الكبيرة قد بلغت 29.39 (وهو ما يعنى ان فرضية العدم مرفوضة)، وبالتالي فانه يمكن حساب معامل التحديد للنموذج (R^2) والذي بلغ (0.0961)، وبذلك فان النموذج يفسر ان 96.1% من قيم المتغير التابع فى حين ان 3.9% من الاختلافات ناتجة عن عوامل عشوائية، بينما نلاحظ ان مدى تشتت الخطأ العشوائى حول خط الانحدار وهى القيمة (MSE) قد بلغت (1.18) وهى صغيرة و تعنى تركز البيانات حول خط الانحدار وهو ما يعنى قبول الفرض البديل و يؤكد على وجود علاقة طردية قوية بين تنفيذ برنامج الخصخصة المصري وبين تدنى مستوى الربحية على مستوى الشركات محل الدراسة.

جدول رقم (12) اختبار الفرضية الرابعة

Sig	F	R^2	R	MSE
0.00	29.39	0.0961	0.31	1.18

من العرض السابق لحالات الشركات الثلاثة يتضح أنّ الحكومة المصرية تواجه إشكاليات فى استعادة الشركات التى صدر لها أحكام قضائية وتلك التى يمكن أن تصدر لها أحكام مماثلة فى المستقبل وتتلخص تلك الإشكاليات فى النقاط الآتية:

أ. استرجاع تلك الشركات يتطلب توفير المبالغ المالية المستحقة التى دفعها المستثمرين عند الشراء (إذا وافقوا على ذلك دون تحكيم دولي)، بالإضافة إلى المبالغ التى تمّ دفعها للمعاش المبكر وكتعويضات للعاملين، وبعد دفع كافة تلك المصاريف يمكن استعادة الشركات وإعادة تشغيلها مرة أخرى. وفى ظل الأزمة الاقتصادية التى تمر بها مصر منذ قيام الثورة أصبح من الصعب استرجاع تلك الشركات، فعلى سبيل المثال تمّ تقدير إعادة تشغيل شركة غزل شبين فقط بمبلغ 50 مليون جنيه، وتمّ التقدير المبدئى لتكلفة استرداد شركتى

"طنطا للكتان" و "شبين ألكوم للغزل والنسيج" بما يعادل 900 مليون جنيهاً
مصرياً.

ب. الصعوبة في تعويض الخسائر التي حلت بالشركات، فعلى سبيل المثال تمّ تبديد معظم أصول شركة المراجل للبخار والتي تمّ خصصتها منذ أكثر من 17 عام. وبالتالي يجب تعويض الأصول وتوفير كافة الكفاءات الإدارية والفنية لإدارة تلك الشركة من جديد للحصول على أداء وإنتاجية عالية ويمكن أن ينطبق ذلك على باقى الشركات.

ت. ان قرار الحكومة المصرية الذى قضى باستعادة الشركات التي تمّ خصصتها يعيد لاذهان المستثمرين قوانين التأمين ويؤدى الى تخوف لديهم من المشاركة فى مشاريع استثمارية أخرى.

المبحث الثالث

تصور مقترح لمعالجة سلبيات تطبيق برنامج الخصخصة المصري

1-3 مقدمة:

على الرغم من نجاح البرنامج المصري - بصورة جزئية - منذ بدايته وحتى انتهاء عام 2000 على مستوى كلاً من الاقتصاد الكلى والاقتصاد الجزئي، فالمشاكل التي واجهت البرنامج منذ بدايته، بالإضافة إلى أخطاء التطبيق ووجود شبهة تواطؤ وفساد من بعض العاملين والمسؤولين وتلاعب وغش من جانب بعض المستثمرين أدى إلى ظهور سلبيات كثيرة وإهدار واضح للموارد الرأسمالية وللمال العام.

ولقد دفع ذلك الكثيرين إلى مهاجمة البرنامج والقائمين عليه بضراوة والمطالبة بإيقاف عمليات الخصخصة في مصر. ومن منطلق أنه لا يمكن العودة إلى الوراء وأن الخصخصة ضرورة حتمية واستراتيجية، فبالإضافة إلى احتياج مصر لاستمرار عملية الإصلاح الاقتصادي الذي بدأ والضغط الدولي لاستمراره، فإننا أصبحنا في حاجة ماسة إلى برنامج ناجح في الخصخصة لأن معظم الشركات الحالية التي لم يتم خصصتها هي شركات قطاع الأعمال الخاسرة والتي سوف تزيد الأعباء على الاقتصاد المصري الهش.

ومن هذا المنطلق تقدم هذه الدراسة في القسم التالي تصور مقترح لمعالجة سلبيات تطبيق برنامج الخصخصة الذي تم اتباعه. و يتمثل الجزء الأول من المقترحات في تقديم أسلوب خصخصة الإدارة كأفضل أسلوب يناسب المعطيات الحالية في مصر على الساحة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، وفي الجزء الثاني يتم التركيز على حل المشكلات التي واجهت برنامج الخصخصة منذ بدايته في أوائل تسعينات القرن الماضي والتي مثلت عائقاً كبيراً لنجاح البرنامج، بينما يركز الجزء الثالث من تلك المقترحات في التركيز على حل مشاكل الشركات التي صدر بشأنها أحكام قضائية لإعادتها لملكية الدولة (وتواجه الحكومة المصرية حالياً مأزقاً حاداً مع

تلك الشركات) أو الشركات التي يمكن أن يحدث بها مخلفات مستقبلاً ويصدر بصدها أحكام مماثلة مع تقديم مقترحات عامة للاستعداد لعمليات خصخصة أكثر نجاحاً.

2-3 مقترحات لاستخدام أسلوب خصخصة الإدارة كأسلوب أساسي في برامج الخصخصة بمصر

بعد التعرف على برنامج الخصخصة المصري - بما حققه من إيجابيات على كلاً من مستوى الاقتصاد الكلي والجزئي، وانعكاساته السلبية على الحالة الاقتصادية في مصر بصفة عامة ومن خلال دراسة حالة الشركات الثلاثة المذكورة على وجه الخصوص، يتضح أنّ الخطأ ليس في عملية الخصخصة في حدّ ذاتها وإنما في كيفية تطبيقها تطبيقاً صحيحاً بنزاهة وشفافية والأسلوب الأمثل الذي يتوافق مع ظروف ومقتضيات اقتصاد كل بلد على حدة - تقترح الدراسة الاعتماد في الأساس على أسلوب خصخصة الإدارة كأسلوب أمثل يتوافق مع المعطيات الحالية المصرية وخاصة بعد قيام ثورة يناير 2011 وعدم وجود استقرار سياسي نسبياً، وانتشار المظاهرات والتظاهرات الفئوية والانفلات الأمني. بالإضافة إلى أنّ هذا الأسلوب قد تمّ تطبيقه في كثير من الدول وحقق نجاحاً كبيراً وأدى إلى نتائج إيجابية زادت من فاعلية أداء الشركات دون الاضطرار إلى بيعها أو التنازل عنها، مما يعني أنّ درجة المخاطر فيه أقل بكثير عن أي أسلوب من أساليب الخصخصة بالبيع وذلك لتلافى الإشكاليات الخاصة بإهدار الأصول وتسريح العمالة وانخفاض الإنتاجية وصعوبة الاسترداد. ولذا تقترح الدراسة أخذ تجارب الدول الناجحة في تطبيق هذا الأسلوب بعين الاعتبار وإعادة التفكير بتطبيقه بشكل أساسي في خصخصة الشركات المصرية مستقبلاً. ولايعنى ذلك أنّ استخدام أسلوب البيع غير فعال أو غير مجدي. فقد تمّ تطبيقه في دول متقدمة ودول نامية بنجاح كبير أيضاً، ويمكن تطبيقه في مصر في الحالات التي يكون فيها البيع هو الاختيار الأمثل للدولة.

وتعنى خصخصة الإدارة إعطاء سلطة إدارة الشركات الحكومية للقطاع الخاص والذي يمتلك الوسائل التقنية والتكنولوجية الحديثة للقيام بعملية الإدارة الناجحة، وبناءً على ذلك يتم تعيين متعهد للإدارة Management Contractor يتحمل

برنامج الخصخصة المصري: نظرة تحليلية واستشراف المستقبل

مسؤولية إدارة الشركة وفق الشروط المتفق عليها وبمقابل مادي يتقاضاه نتيجة لذلك والذي يتم ربطه بالإنتاجية والأداء الذي يتم تحقيقه (41).

ويتمتع أسلوب خصخصة الإدارة بعدد من الصفات والمزايا الإيجابية والتي تبرزه وتميزه عن باقي الأساليب الأخرى المتبعة في عمليات الخصخصة، ومن أهم تلك المزايا:

أ- اللجوء لاستخدام الوسائل والأساليب التقنية والإدارية الحديثة اعتماداً على خبرات من توكل إليهم المهام، لتكون ذات تأثير إيجابي على كفاءة وإنتاجية الشركات الحكومية وتعزز من أدائها وجودة منتجاتها وتظل في نفس الوقت تحت سيطرة وملكية الدولة.

ب- ضمان عدم سيطرة المستثمرين الأجانب على الاقتصاد الوطني من خلال احتفاظ الدولة بملكيته لتلك الشركات وعدم اضطرارها إلى بيعها، وبالتالي حصولها على أفضل عائد من خلال استخدام الأساليب التقنية الحديثة في تلك الشركات في ظل برنامج الخصخصة المطبق.

ج- خلق نوع من المنافسة بين الشركات الحكومية من جهة والقطاع الخاص من جهة أخرى الأمر الذي ينعكس بالإيجاب على الفاعلية والكفاءة لتلك الشركات وبالتالي زيادة أدائها وتقديمها أفضل جودة وتحقيق رضاء المواطنين.

د- القيام بتدريب العاملين على أفضل الأساليب التكنولوجية الحديثة، مما يزيد من إنتاجيتهم ورفع روحهم المعنوية وزيادة ولائهم للشركة لشعورهم بالأمان الوظيفي المفقود مع الشركات التي يتم بيعها.

هـ- تدعيم مواجهة الشركة لكافة التقلبات التي تحدث في الأسواق مما يدعم بقائها واستمراريتها في السوق. (42)

(41) د. إبراهيم عبد اللطيف إبراهيم العبيدي، الخصخصة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي دراسة مقارنة، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي 2011، ص 63.

(42) نبيل جعفر عبد الرضا، دور الخصخصة في تطوير دور القطاع الخاص في العراق، الحوار المتمدن، العدد 3691، 7 إبريل، 2012، على الرابط الإلكتروني: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=302454>

ومن الأمثلة الناجحة على تطبيق خصخصة الإدارة، تبنى بريطانيا لذلك الأسلوب فى مجال النقل وبالتحديد فى قطاع السكك الحديدية، وأدى تطبيقه إلى زيادة جودة الخدمات المقدمة وزيادة عوائد الدولة فى نفس الوقت، حيث تمّ طرح مناقصة لإدارة خط سكة حديد فى الساحل الغربى حتى عام 2014، وقد تقدمت عدة شركات لهذه المناقصة، وفازت بها شركة "فيرجين ترينز" والتي حققت نتائج مبهرة، حيث زادت جودة الخدمات المقدمة وزاد انتظام الرحلات التى تقوم بها القطارات، بالإضافة إلى حصول الدولة على نحو 500 مليون جنيه استرلينى كأرباح سنوية، وهو ما جعل الحكومة ترى إمكانية مد العقد حتى عام 2016 مما يدل على نجاح ذلك الأسلوب (43).

وترى الدراسة إمكانية تطبيق التجربة البريطانية على سكك حديد مصر والتي تشهد حوادث متكررة رغم تكرار تغيير المسؤولين ووزراء النقل فى مصر دون جدوى، وذلك مع القيام ببعض التعديلات التى تناسب الظروف والطبيعة المصرية، على أن يتم ربط النتائج من زيادة كفاءة وجودة الخدمات المقدمة وتقليص المخاطر والحوادث المتكررة لأقل درجة وتخفيف الأعباء عن الحكومة، وتعزيز ثقة المواطنين فى الحكومة والدولة بتجديد العقد أو إلغائه. (44)

3-3 مقترحات لمعالجة المشاكل التى واجهت البرنامج المصرى منذ بداية تطبيقه

3-3-1 معالجة مشكلة تقييم أصول الشركات المعروضة للبيع: يمكن أن تتم معالجة مشاكل تقييم أصول الشركات العامة من خلال الخطوات التالية:

- أ. الاحتكام للمعايير العالمية ولتجارب الدول فى تقييم أصول شركاتها والتي اثبتت نجاحها مثل تجربة الخصخصة الانجليزية والفرنسية والماليزية وغيرها
- ب. الاسراع فى تطبيق حوكمة الشركات على شركات القطاع العام والزام الشركات العامة بتطبيق معايير الحوكمة العالمية خلال مدى زمنى محدد لتطبيق الادارة الرشيدة وتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال القضاء على الفساد

(43) د. أسامة عبد المجيد العاني، الخصخصة وأثارها الاقتصادية والاجتماعية، رؤية شرعية، مجلة تنمية الراقدين، المجلد (27)، العدد(79)، 2005، ص.66.

(44) إيهاب الدسوقي، خصخصة الإدارة فى السكك الحديدية، الأهرام، 16 نوفمبر، 2009.

المالى والمحاسبى، وزيادة الشفافية والإفصاح، وزيادة جودة المعلومات المحاسبية والتقارير المالية.

ث. تشكيل لجنة عليا تضم الخبراء والمتخصصين فى الصناعة والتجارة والاقتصاد والتسويق والقانون والاجتماع والإدارة العامة وإدارة الأعمال ودراسات الجدوى والتكاليف والمحاسبة والضرائب والتنمية العقارية والقوى العاملة لدراسة كافة الوحدات والشركات الحكومية دراسة علمية ومتأنية ودقيقة ومن جميع الجوانب، وتحديد كافة الإمكانيات والموارد والقدرات التى تمتلكها تلك الشركات والمشاكل والعقبات التى تواجهها ويمكن التغلب عليها (قبل الشروع فى الإعلان عن خصخصتها)، ويخدم ذلك أى برامج خصخصة مستقبلية تقوم بها الحكومة من جهة، والوقوف على مشاكل شركات القطاع العام بغض النظر عن موضوع الخصخصة وإيجاد حلول لها من الجهة الأخرى.

ث. ضرورة إشراك السلطة التشريعية (المجالس البرلمانية) والجهاز المركزى للمحاسبات كجهة رقابية فى أعمال اللجنة السابقة ومراجعة نتائجها قبل القيام بالإعلان عن بيع أى شركات أو مؤسسات عامة.

ج. عمل برامج ترويجية وتسويقية مناسبة لعرض الشركات المعروضة للبيع محلياً وإقليمياً وعالمياً، ويمكن الاستعانة ببعض بيوت الخبرة فى ذلك المجال.

ح. إتاحة المعلومات بطريقة مهنية عن الشركات المعروضة للبيع بأماكنها وقدرتها التصنيعية والإنتاجية وفرصها الاستثمارية والتسويقية على مواقع التجارة العالمية ومواقع التواصل الاجتماعى، بطريقة تضمن وصول تلك المعلومات لمختلف المستثمرين على مستوى العالم.

3-3-2 حل مشكلة ديون القطاع العام: كانت ديون القطاع العام فى عام 1996 ما يقرب من 4, 53 مليار جنيه كما ذكر سابقاً، وكانت المشكلة التى تواجه برنامج الخصخصة فى ذلك الوقت هى ابتلاع الدين للقيمة الدفترية للشركات التى قدرت فى حدود 88 مليار جنيه. وأصبحت المشكلة الآن أكثر تعقيداً

حيث وصل الدين الخارجى لمصر – طبقاً لإحصاءات البنك المركزى – إلى 34.9 مليار دولار، ما يعادل 209.4 مليار جنيه، فى نهاية العام المالى 2010 – 2011، وارتفع رصيد الدين الخارجى المستحق على مصر، بنحو 1.2 مليار دولار، ما يعادل 7.2 مليار جنيه، حيث بلغ 34.9 مليار دولار فى شهر يونيو 2011، مقارنة بنهاية يونيو 2010، عندما كان 33.7 مليار دولار. ووصل الدين المحلى إلى 1044.8 مليار جنيه فى نهاية شهر يونيو 2011، منه 77.3% مستحق على الحكومة، و6.4% على الهيئات العامة الاقتصادية و16.3% على بنك الاستثمار القومى، مقارنة بـ 888.7 مليار جنيه فى نهاية شهر يونيو من السنة المالية 2009 – 2010، بزيادة قدرها 156.1 مليار جنيه.⁽⁴⁵⁾ وأصبح حجم الدين العام المحلى وما يمثله من أعباء على الموازنة العامة لمصر أحد أسباب تخفيض التصنيف الائتمانى لمصر لدى المؤسسات الدولية. ومن هذا المنطلق تقترح الدراسة التوصيات التالية:

أ. إعلان استراتيجية قومية لترشيد الإنفاق العام متكاملة الأركان وتبنى على أساس من المصارحة والشفافية والاقناع بضرورة تغيير نمط الثقافة السائد فى الاستهلاك والإنفاق وتحديد الأولويات حتى لا تقتصر على مظاهر الترشيد التى أعلنت فيما سبق والمتمثلة فى الإعلان عن سحب السيارات الفارهة من الوزراء. فالترشيد يجب أن يكون هو الثقافة السائدة فى بلد يئن فيها الاقتصاد كما هو الحال فى مصر.

ب. القضاء على الفساد الإدارى فى القطاع العام بجميع أشكاله وصوره ويجب إطلاق يد الجهات الرقابية لتتعامل بحزم مع جميع أشكال الفساد. فالإهمال فى العمل، وإهدار الموارد، وتخصيصها حسب الأهواء والمحسوبية وغيرها من المظاهر الموجودة فى شركات القطاع العام يجب أن تُعامل على أنها صور مختلفة للفساد ويجب أن يحاسب أصحابها على هذا الأساس.

(45) تقرير البنك المركزى المصرى 2011. على الرابط الإلكتروني <http://www.cbe.org.eg/Arabic>

ت. إعادة النظر فى منظومة الدعم التى تكلف الدولة مبالغ طائلة تصل لمئات المليارات والتى توجه معظمها لدعم الطاقة. وتلقى المنظومة الحالية بظلالها الثقيلة على الموازنة العامة للدولة، حيث يذهب هذا الدعم لغير مستحقيه. وفى هذا الخصوص يجب استكمال بنية المعلومات وإنشاء قواعد البيانات التى تساعد على تحديد المستحقين للدعم ويتم رفع الدعم عن غير المستحقين.

ث. ضرورة تطبيق الحد الأقصى للأجور فى الجهاز الإدارى للدولة وفى المؤسسات الاقتصادية وشركات قطاع الأعمال العام والبنوك. فلا يعقل أن تتعدى مرتبات بعض كبار الموظفين مائة ألف جنيهاً فى دولة مثقلة بالديون الداخلية والخارجية.

ج. إعادة تقييم إنجازات كبار الموظفين والقيادات الإدارية فى الجهاز الإدارى والشركات والمؤسسات الحكومية فيما يخص تطبيق ترشيد الإنفاق.

3-3-3 حل مشكلة العمالة الزائدة : على الرغم من قيام الحكومة بمراعاة الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى عملية خصخصة الشركات ووضع معايير وشروط تمنع المشترين من الاستغناء عن العمالة الزائدة إلا بعد مرور ثلاث سنوات على البيع، فهناك حالات كثيرة (منها حالات الشركات الثلاث المذكورة بالدراسة) لم يلتزم فيها المستثمرون بهذا الشرط، كما أن تعبير العمالة الزائدة يعتبر تعبير مطاط ويختلف فى المفهوم من مستثمر إلى آخر ومن صناعة إلى أخرى. وعلى الجانب الآخر، فإن إلزام المستثمرين بقبول إرث القطاع العام المثقل بالبطالة المقنعة وبالعمالة غير الماهرة يعنى الإذعان للشروط و قبول الخسارة كما قبلتها شركات القطاع العام. ويرى الباحث أن جانب كبير من فشل بعض الشركات التى تم بيعها يرجع لاختلاف منطوق وثقافة القطاع العام عن القطاع الخاص فى هذا الشأن. وحتى لا تتكرر نفس المشكلة فى برامج الخصخصة المستقبلية، يمكن اتباع الخطوات التالية:

أ. عمل توصيف وظيفي واضح ومحدد لجميع العاملين بشركات قطاع الأعمال العام من الموظفين والعمال والتأكد من التزام الجميع بمحتوى ومضمون الوصف الوظيفي.

ب. عمل تدريب تحويلي للعمالة الزائدة والتي يمكن تحديدها بعد عمليات التوصيف الوظيفي طبقاً لقدرات ومهارات العاملين للاستفادة منهم فى أماكن وظيفية أخرى داخل نفس الصناعة أو الصناعات الأخرى.

ت. توضيح برنامج الخصخصة والهدف من تطبيقه ونتائجه المتوقعة لكافة المستويات الإدارية والموظفين والعمال لكسب ثقتهم والتأكيد على المحافظة على حقوقهم ومكتسباتهم لتقليل مقاومتهم للبرنامج ونجاح التنفيذ.

ث. الاهتمام بالتدريب المهني فى كافة التخصصات الصناعية والتجارية وربط المكافآت والحوافز بحضور التدريب واجتياز الاختبارات التى تجرى فى نهايته.

ج. ربط الفاعلية فى الإنتاج والالتزام بترشيد النفقات بالحوافز والمكافآت.

ح. تدريب المستويات الإدارية والعمال فى الشركات الحكومية على استخدام المعايير الوطنية والدولية فى الصناعة وتطبيقات إدارة الجودة الشاملة.

خ. إلزام المستثمرين بتقديم رؤية واضحة وتصورات كاملة عن موقف العمالة فى الشركات المعروضة للبيع مثل تعريف العمالة الزائدة فى مفهوم كل منهم وماهى الخطط المستقبلية للتصرف مع تلك العمالة.

3-3-4 حل مشاكل سوق الأوراق المالية: إنَّ تنمية وتطوير سوق الأوراق المالية يتطلب من الحكومة المصرية استخدام آليات فعالة ومتطورة لخدمة الاقتصاد بصفة عامة وفتح المجال لإقامة بيئة ملائمة لبرامج الخصخصة المستقبلية بصفة خاصة, ويمكن تحديد تلك الآليات بمايلي:

أ. التشجيع على الادخار من خلال اعتماد سياسة اقتصادية تقوم على أساس تحسين معدلات العائد على الادخار والإعفاءات الضريبية على بعض الأوعية الادخارية، والتركيز على تنويع تلك الأوعية بالشكل الذى يلائم متطلبات السوق، فضلاً عن إصدار قوانين الحماية لتلك الأوعية ضد انخفاض قيمة الأصول والذى غالباً ما يحدث فى ظل التضخم.

ب. توضيح ماهية الاستثمار فى الأوراق المالية وأهميته: حيث نلاحظ أن كثيراً من صغار المستثمرين يفضلون الابتعاد عن الاستثمار فى الأوراق المالية نتيجة لجهلهم بماهية اسواق الاوراق المالية، وخوفهم من تحقيق الخسائر بالإضافة إلى العواقب المترتبة جرّاء ذلك. لذا فإنّ توضيح هذا الموضوع يعتبر ذو أهمية بالغة ليس فقط على الصعيد الاقتصادى وإنما أيضاً على الصعيد السياسى والاجتماعى. وهو يلعب دوراً كبيراً فى تغيير النمط الاستهلاكى السائد فى المجتمع ومساعدة الجميع على ضغط وترشيد الإنفاق. ويمكن الوصول إلى هذا البند من خلال إدراجه فى مناهج التعليم المختلفة، وعمل زيارات عمل ميدانية للطلاب إلى البنوك المختلفة وعلى وجه الخصوص البنوك الهامة وبورصة الأوراق المالية، إضافة إلى تشجيعهم على فتح حسابات ائتمانية بمبالغ ضئيلة حتى تنتقل إليهم تلك الثقافة.

ت. القيام بمجموعة اجراءات وانشطه تحفيزيه كالتالى :

- العمل على تنويع المنتجات الاستثمارية وتشجيع البنوك على إصدار سندات جديدة لتمويل أنشطتها بدلاً من الاتجاه نحو الاقتراض بالشكل الذى يحقق أفضل تفعيل لسوق الأوراق المالية، فضلاً عن القيام بتشجيع شركات المساهمة المقفلة على التحول إلى شركات اكتتاب عام والنظر فى قيد جزء من السندات الحكومية بالبورصة، إضافة إلى تطوير القواعد واللوائح والقوانين التى تحكم التعامل فى سوق الأوراق المالية.

- الاستعانة بمجموعة من الإجراءات لتنشيط الطلب على الأوراق المالية, من خلال استخدام عمليات التوعية ومحو أمية الاستثمار والادخار.
- العمل على تطبيق نظام للتأمين على محافظ الأوراق المالية التي توجد لدى الأفراد والمنظمات كطريقة لتقليل مخاطر الاستثمار المالي وتقليل التكاليف الضمنية, فضلاً عن توفير كافة المعلومات عن المراكز المالية وقوائم الدخل للشركات المساهمة بصفة دورية وعلى فترات مناسبة.⁴⁶
- ث. العمل على تنويع الأوراق المالية المصدرة بالسوق : ويتم ذلك من خلال تنشيط سوق الأسهم والسندات في مصر.
- ج. العمل على تعدد جهات إصدار الأوراق المالية: سواء أكانت مشروعات خاصة أو شركات مختلفة, وبالتالي فإن زيادة الأوعية المالية لن يتحقق إلا إذا كانت هناك جهات تحتاج إلى التمويل من خلال السوق, هذا وينبغي ضبط التعاملات في السوق التي تتم خارج البورصة من خلال فرض مجموعة من القوانين والتعليمات لضبط العمل في هذا السوق الكبير والذي لا يمكن تجاهله.

3-5 مقترحات للتعامل مع مشاكل استرداد الشركات التي تم خصصتها وتحديث بها مشاكل تضر بالاقتصاد المصري.

بعد التطرق لدراسة إشكاليات استعادة الدولة للشركات الثلاث التي صدر بشأنها أحكام قضائية لإعادتها لملكية الدولة والصعوبات التي تواجه الحكومة المصرية حالياً والتي ستواجهها مستقبلاً حال صدور أحكام مماثلة لشركات أخرى يظهر بها مخالفات تعاقدية من أي نوع, تقدم الدراسة في الجزء التالي مقترح يمكن أن يؤدي للمساعدة في حل تلك الإشكاليات. كما تساهم المقترحات في التركيز على عدم الوقوع في نفس الأخطاء عند تبني أي برامج مستقبلية للخصخصة.

(46) محمد معن ديبوب: المتطلبات الأساسية لنجاح برنامج الخصخصة، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (28) العدد (2)، 2006، ص96-98

- أ. ان عملية استرداد الشركات المخالفة عن طريق اصدار احكام قضائية عملية خطيرة تُعيد للاذهان عمليات التأمين التي تمت فى السبعينات مما يؤثر على مستقبل الاستثمار فى مصر . ولذا يجب الحذر الشديد والتريس الكامل والتأكد من موقف الشركات تعاقديا وقانونيا قبل اتخاذ اى اجراء.
- ب. الاستعانة ببيوت خبرة عالمية فى التحكيم الدولى لمعالجة مشاكل الشركات التى صدر لها أحكام قضائية بالاسترداد والشركات الاخرى التى تنتظر أن يصدر لها أحكام مماثلة وخصوصاً أن هناك ثغرات قانونية وتعاقدية تتيح لتلك الشركات اللجوء للتحكيم الدولى .
- ت. تشكيل لجنة قومية من خبراء فى جميع التخصصات مشهود لهم بالخبرة والنزاهة لتقييم موقف جميع الشركات التى تم خصخصتها من خلال برنامج الخصخصة المصرى ومحاولة الوصول لتفاهات مع المالكين (فى حالة الشركات المخالفة والتى يمكن ان تسبب ضرر للاقتصاد الوطنى) دون الاضطرار للتحكيم الدولى. ويمكن منح المستثمرين المتعاونين مزايا استثمارية جديدة وبشروط ميسرة فى حالة موافقتهم على قبول الاحكام القضائية والسرع فى اعاده أصول الشركات مع عدم طلب تعويضات (او عدم المغالاه فى التعويضات المطلوبه).
- ث. دراسة كافة الشركات الحكومية للتعرف على حالتها والإمكانيات والموارد اللازمة لها (إدارية – مالية – فنية) وإعادة هيكلة الشركات التى تحتاج إلى ذلك حتى يمكن تحديد الشركات التى سوف يتم خصخصتها مستقبلا.
- ج. ضرورة إجراء دراسات حول أهم الدول التى نجحت فى تطبيق فكر الخصخصة ومحاولة الاستفادة منها فى ضوء الظروف الحالية، فعلى سبيل المثال حققت بريطانيا نتائج جيدة جداً فى برنامج الخصخصة الذى تبنته من خلال استخدام فكرة "السهم الذهبى"، والذى من شأنه ضمان فرض رقابة من الدولة وتدخلها فقط فى حالة انحراف المشتري عن بنود العقد، مما يحول

دون تخوف المشتريين من تدخل الدولة حتى لا ينعكس ذلك بالسلب على معدل الاستثمار.

ح. ضرورة توفير كافة المعلومات اللازمة عن الشركات المقرر خصصتها قبل الاقدام على بيعها، مع إعداد خطط تسويقية وترويجية كاملة لتلك الشركات مما يحقق الآتي :

- تسهيل عملية تقييم اصول الشركات والتي تعتبر من اهم مشاكل الخصخصة في مصر.

- رفع قيمة تلك الشركات وزيادة جذب واهتمام المستثمرين المحليين والأجانب

- ضمان الحصول على افضل العروض والتي يُمكن للمسئولين عن البيع الاختيار من بينها أن توافر تلك المعلومات يساعد في القضاء على الفساد بكافة أنواعه وخاصة في عمليات تقييم الاصول.

خ. ضرورة استخدام المبالغ المُتحصل عليها من عملية الخصخصة في إنشاء استثمارات جديدة تؤدي إلى تعزيز النمو الاقتصادي من جهة وتوفير فرص عمل جديدة من جهة أخرى والذي من شأنه تقليل المعارضة الشعبية لتبني الخصخصة.

الخاتمة

النتائج والتوصيات

أولاً : النتائج:

أ. حققت برامج الخصخصة نجاحات كبيرة فى كثير من الدول المتقدمة، وكانت هناك إخفاقات فى بعض الدول النامية. ويأتى برنامج الخصخصة المصرى بين النقيضين، فقد حقق بعض النجاحات التى لا يمكن إغفالها، بينما هناك بعض الإخفاقات فى التطبيق والتى يجب الإشارة إليها لتلافيها مستقبلاً حتى يمكن للاقتصاد المصرى أن يواكب متطلبات عصر العولمة ومقتضياته.

ب. واجه برنامج الخصخصة المصرى كثيراً من المشاكل والعقبات التشريعية والقانونية والتنظيمية والمهنية منذ بدء التفكير فى تبنيه وأثناء تنفيذه. وتمثلت أهم تلك المشاكل فى : مشكلة تقييم الأصول ومشكلة ديون الشركات العامة ومشكلة العمالة الزائدة ومشكلات تتعلق بسوق الأوراق المالية ومشكلة الاعتماد على أسلوب البيع كأسلوب أساسى لتنفيذ عملية الخصخصة.

ت. فقد أثبتت الدراسة ان هناك علاقة معنوية طردية بين وجود معوقات اقتصادية وتشريعية وقانونية وتنظيمية وبين ظهور سلبيات اثرت على نتائج برنامج الخصخصة المصرى بصفة عامة وعلى مستوى الشركات التى صدر بشأنها أحكام قضائية لإعادتها لملكية الدولة بصفة خاصة. وان هناك علاقة هناك علاقة معنوية طردية قوية بين تنفيذ برنامج الخصخصة المصرى و زيادة نسبة البطالة بصفة عامة وعلى مستوى الشركات التى صدر بشأنها أحكام قضائية لإعادتها لملكية الدولة بصفة خاصة. وان هناك علاقة معنوية طردية قوية بين تنفيذ برنامج الخصخصة المصرى وتدنى مستوى ربحية الشركات التى صدر بشأنها احكام قضائية لإعادتها لملكية الدولة.

ث. وعلى الرغم من تلك المشاكل وسوء النتائج الا انه قد ظهرت بعض الاثار الايجابية على كلا من مستوى الاقتصاد الكلى ومستوى الاقتصاد الجزئى.

ولقد اثبتت الدراسة ان_ هناك علاقة معنوية طردية بين تنفيذ برنامج الخصخصة المصرى وظهور آثار ايجابية على كلا من المستويين. فعلى المستوى الكلى كانت اهم الآثار الايجابية: تخفيض العجز فى الموازنة، وخفض معدل التضخم واستقرار سعر الصرف، بالإضافة إلى تحرير التجارة والقضاء على قيود ومعوقات الاستثمار. وتمثلت اهم الآثار الايجابية على المستوى الجزئى فى زيادة القيمة الدفترية للاصول المباعة، و سداد جزء من ديون الشركات العامة من حصيلة الشركات المباعة والموارد الذاتية للشركات القابضة بعد عمليات الإصلاح الهيكلية الشاملة مما أدى إلى توفير الاموال التى كانت تدفع فوائد على تلك الديون.

ثانيا : التوصيات:

أ. معالجة مشكلة تقييم أصول الشركات الحكومية المعروضه للبيع من خلال الاحتكام للمعايير العالمية ولتجارب الدول فى تقييم أصول شركاتها والتي اثبتت نجاحها مثل تجربة الخصخصة الانجليزيه والفرنسية والماليزيه وغيرها ، والاسراع فى تطبيق حوكمة الشركات على شركات القطاع العام والزام الشركات العامة بتطبيق معايير الحوكمة العالمية ، و تشكيل لجنة عليا تضم الخبراء والمتخصصين فى المجالات المختلفة الخاصة بتقييم اصول الشركات الحكومى الرأسمالية قبل الشروع فى خصصتها ، مع ضرورة إشراك السلطة التشريعية (المجالس البرلمانية) والاجهزة الرقابية فى أعمال اللجنة السابقة ومراجعة نتائجها قبل القيام بالإعلان عن بيع أى شركات أو مؤسسات عامة .

ب. حل مشكلة ديون القطاع العام من خلال تبنى استراتيجية قومية لترشيد الإنفاق العام متكاملة الأركان وتُبنى على أساس من المصارحة والشفافية والاقناع بضرورة تغيير نمط الثقافة السائد فى الاستهلاك والإنفاق، والقضاء على الفساد الإدارى فى القطاع العام بجميع أشكاله وصوره، وإعادة النظر

فى منظومة الدعم التى تكلف الدولة مبالغ طائلة تصل لمئات المليارات والتى توجه معظمها لدعم الطاقة، وضرورة الاصرار على تطبيق الحد الأقصى للأجور فى الجهاز الإدارى للدولة وفى المؤسسات الاقتصادية وشركات قطاع الأعمال العام والبنوك، وحل مشكلة الترهل الادارية والعمالة الزائد.

ت. تنمية وتطوير سوق الأوراق المالية من خلال استخدام آليات فعالة ومتطورة لخدمة الاقتصاد بصفة عامة وفتح المجال لإقامة بيئة ملائمة لبرامج الخصخصة المستقبلية بصفة خاصة واهم تلك الاليات تشجيع الادخار ومحو أمية الاستثمار، والقيام بأجراءات تنشيطية وتحفيزية والاهتمام بصغار المستثمرين.

ث. الاستعانة ببيوت خبرة عالمية فى التحكيم الدولى لمعالجة مشاكل الشركات التى صدر لها أحكام قضائية بالاسترداد والشركات الاخرى المنتظر أن يصدر لها أحكام مماثلة وخصوصاً أن هناك ثغرات قانونية وتعاقدية تتيح لتلك الشركات اللجوء للتحكيم الدولى .

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

أ- الكتب والمجلات والجراند:

1. أمل صديق عفيفي: "الخصخصة فى مصر توصيف وتقييم"، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2003.
2. شهاب حمد شيحان، "إشكالية الخصخصة وانعكاساتها فى رفع الأداء الاقتصادي" مجلة جامعة الأنبار الاقتصادية والإدارية، العراق، 2008.
3. ابراهيم عبد اللطيف ابراهيم العبيدي، الخصخصة بين الاقتصاد الإسلامى والاقتصاد الوضعى دراسة مقارنة، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبی 2011.
4. إيهاب الدسوقي، خصخصة الإدارة فى السكك الحديدية، الأهرام، 16 نوفمبر، 2009.
5. جيهان محمد الحفناوى: "تجربة مصر والدول الرائدة فى مجال الخصخصة"، ط2، القاهرة، دار النهضة العربية، 2002.
6. ماجد بطرس، اتجاهات حديثة فى الإدارة العامة، القاهرة، 2012.
7. سعيد النجار: " نحو إستراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي" ط 3، القاهرة، دار الشروق للطباعة والنشر، 2000.
8. على عبد العزيز سليمان، دور القطاع الخاص فى التنمية مع التطبيق على مصر، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2000.
9. فتحى أبو الفضل وآخرون، "دور الدولة والمؤسسات فى ظل العولمة"، مكتبة الأسرة، القاهرة، 2004.
10. ماجد رضا بطرس، د.أحمد ابراهيم حامد، مبادئ الإدارة العامة، القاهرة، الرحمة، 2010.

برنامج الخصخصة المصري: نظرة تحليلية واستشراف المستقبل

11. حسين عبد المطلب الأسرج, " تحليل أداء البورصات العربية خلال الفترة (1994-2003) مع دراسة خاصة للبورصة المصرية", سلسلة رسائل البنك الصناعي, العدد 79, الكويت, 2004.

12. أحمد عارف العساف, سياسة الخصخصة وأثرها على البطالة والأمن الوظيفي للعاملين, مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا- العدد السابع, 2011/2/8

ب- الأبحاث ورسائل الماجستير

1. الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية 2000: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ط1، 2001.

2. د. مختار خطاب " الإصلاح الاقتصادي والخصخصة (التجربة المصرية)", وزارة قطاع الأعمال, أكتوبر 2003.

3. الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2002.

4. محمد معن ديوب، المتطلبات الأساسية لنجاح برنامج الخصخصة "مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد رقم 28 العدد 2, 2006.

5. هدى محمد الشرقطلي، أثر الخصخصة على الأداء المالي للشركات الأردنية وارتباط ذلك بنوع وحجم وتطور الشركة في السوق، رسالة ماجستير، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، 2010.

ج- المواقع الإلكترونية

1. أحمد رجب، دراسة مقارنة لأداء الاقتصاد قبل وبعد برنامج الخصخصة، المركز المصري لدراسات السياسات العامة، على الرابط الإلكتروني:

<http://ecpps.org/attachments/article/271/%D8%AF%D8%B.pdf>

2. أسامة عبد المجيد العاني، الخصخصة وأثارها الاقتصادية والاجتماعية، رؤية شرعية، مجلة تنمية الرافدين، المجلد (27)، العدد(79)، 2005.

3. البنك المركزي المصري: " التقرير السنوى 2004 / 2005 على الرابط الاليكترونى : <http://www.cbe.org/Arabic/>
4. البنك المركزي المصري: " التقرير السنوى 2007/2008 " على الرابط الاليكترونى : <http://www.cbe.org/Arabic/>
5. البنك المركزي المصري: " التقرير السنوى 2009 / 2010 " على الرابط الاليكترونى : <http://www.cbe.org/Arabic/>
6. تقرير البنك المركزي المصرى 2011. على الرابط الاليكترونى <http://www.cbe.org/Arabic/>
7. تقرير البنك المركزي المصرى 2011. على الرابط الاليكترونى <http://www.cbe.org/Arabic/>
8. تقرير هيئة مفوضى الدولة بشأن بيع شركة المراجل، المركز المصرى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، 2011 على الرابط الاليكترونى: <http://ecsr.com/report/4335>
9. الحثيات الكاملة حكم بطلان خصخصة طنطا للكتان، المركز المصرى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، 26 سبتمبر، 2011، على الرابط الاليكترونى: <http://ecsr.com/report/4821>
10. الخصخصة، نشرة معهد الدراسات المصرفية، الكويت، 2011، العدد السادس، على الرابط الاليكترونى: <http://www.kibs.edu.kw/pdf-doc/publications/Edaat/Privatization.pdf>
11. عبدالوهاب خضر، ضربة قاضية لسياسات الخصخصة فى مصر، الحوار المتمدن، العدد (3501)، 29 سبتمبر، 2011، على الرابط الاليكترونى: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=277541>

12. مجموعة كرو هوروث الدولية, " تقييم رؤوس أموال الشركات", 2010, على الرابط الإلكتروني :
<http://www.dramhegazy.com/ar/capital.php>
13. مدحت القرشي. "برامج الخصخصة بين مقومات النجاح وعوامل الفشل" , 2011 على الرابط الإلكتروني
<http://iraqieconomists.net/ar/2011/10/16>
14. الموقع الرسمي لوزارة الاستثمار المصرية, " الاستثمار الأجنبي المباشر" 2009 , على الرابط الإلكتروني:
http://www.investment.gov.eg/ar/Investment/Pages/foreign_investment.aspx
15. نبيل جعفر عبد الرضا، دور الخصخصة في تطوير دور القطاع الخاص في العراق، الحوار المتمدن، العدد 7، 3691، إبريل، 2012، على الرابط الإلكتروني:
<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=302454>
16. نحمده عبد الحميد ثابت، ترويج قضايا الخصخصة (تجارب عالمية)، بحث مقدم للمؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، كلية الشريعة، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، محرم 1425هـ، على الموقع الإلكتروني:
www.kantakji.com/fiqh/Files/Economics/16210.doc

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Adnan Filipovic, Impact of Privatization on Economic Growth Furman University, Issues in Political Economy, Vol. 14, August 2005, On the Website:
<http://org.elon.edu/ipe/Adi%20final.pdf>
2. Aleksandr Shkolnikov, et al, The Prosperity Papers # 3 : Privatizing State-Owned Companies, No. 0403, June 2, 2004.
3. Privatization Vs. Public-Private Partnerships: A Comparative Analysis, ISSUE BRIEF, CDIAC #07-04 ,2007
4. Privatization, investment Dictionary, On the Website: <http://www.answers.com>.

